



YEKKA الوحدة



1947 - 2010

النضال من أجل :

- * رفع الاضطهاد القومي عن كاهل الشعب الكردي في سوريا.
- * الحريات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- * الحقوق القومية المشروعة لشعبنا الكردي في إطار وحدة البلاد.

كل جماعة بشرية تقوم فيما بينها بروابط اجتماعية واقتصادية وثقافية وأخلاقية هي شعب بالقوة ، تتحول بالحرية والمساواة والقانون إلى شعب بالفعل ، وتتحول الأرض التي تقطنها إلى وطن بالفعل ، ويتساوى لديها الدفاع عن الحرية والمساواة والقانون والدفاع عن الوطن ... جاد الكريم الجباعي

الجريدة المركزية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكي تي) العدد / ٢٤٥ / كانون الأول ٢٠١٣ م - ٢٦٢٥ ك الثمن : ٥٠ ل . س

النظام يعتمد تجوع الناس والمعارضة تزداد تشرداً

لقد دفع الاتفاق الأميركي - الروسي حول التخلص من ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية العديد من المراقبين إلى الأمل بتحقيق اختراق سياسي. « 2

اختطاف رزان زيتونة وفريقها اغتيال لطلقة من حلقات الحراك الثوري المدني السلمي الأخيرة « 4



الخيار العسكري والعنف هو البلاء الأعظم

إذا كانت ثقافة المجتمع وتراثه الفكري والاجتماعي يشكل الأساس في إنتاج أشكال السياسة ونظم الحكم أي البنية فوقية ، إلا أن دور النخب السياسية والقوى الخارجية يبقى محورياً في تحديد مسارات ومآلات حياته بمختلف تشعباتها . ففي سوريا وبعد التحرر من الاستعمار الخارجي وانتشار ثقافة وطنية جامعة والتي تجلت - إلى قدر ما - في ممارسة السياسة وشكل الحكم ولو لفترات قصيرة ، لم تصمد أمام تأثيرات الفكر الأيديولوجي الشمولي المدعوم خارجياً - على ضوء سياسات المصالح ومناطق النفوذ - بمختلف تياراته التي بدأت تتصارع فيما بينها بشكل محموم ، ولم يخلو الصراع من اللجوء إلى العنف ومحاولة تصفية والسعي وراء إلغاء الآخر. على تلك الأرضية العصبية الأيديولوجية انتعشت أفكار متخلفة ومصالح شخصية وقنوية ضيقة ، وأصبح الوصول إلى السلطة هدفاً أساسياً لدى تلك التيارات ، تحت غطاء شعارات براققة ، مما ضيقَ الفرصة أمام الثقافة والسياسة الوطنية الديمقراطية من الانتشار ، والتي تنفست الصعداء وخرجت إلى العلن بدايات القرن الواحد والعشرين ، لكنها جوبهت مرةً أخرى بالقمع والملاحقة السلطوية والمنهج الأمني - الخيار الرئيس لنظام الحكم الاستبدادي الذي لم يتوانى عن فعل أي شيء في سبيل بقائه والحفاظ على امتيازاته .

كما أن دور حاملي الثقافة الوطنية الديمقراطية الذين بدؤوا بحركة احتجاجية جماهيرية تطالب بتغيير سلمي في البلاد ضَعْفَ يوماً بعد آخر مع اشتداد وتيرة العنف ووقوع نتائجه الكارثية الشنيعة وتلقي الجانب القيمي في الثورة ضربات موجعة ، وبرزت عصبية ما قبل وطنية وأفكار متخلفة ومناحرات مؤسفة لا ترى حجم وعمق المأساة التي يعيشها الشعب السوري ، وقد لعب المال السياسي أيضاً دوراً مؤججاً لمختلف أشكال الصراع وتلك الأفكار .

كل ذي بصيرة يرى أن البلاء الأعظم الذي وقع على سوريا هو الخيار العسكري والعنف والعنف المضاد ، وهو الذي يحرق ويضرب بالجميع وما من أحدٍ بمنأى عنه ، وهو الذي خربَ البلد ويستمر في تدميره ، لا غالب فيه ولا مغلوب ، وإن لم تكن هذه الرؤية قناعة لدى جميع الأطراف فلن نصل إلى حلٍ سياسي لأزمة سوريا يحقن الدماء أولاً ، وهنا يتوجب على النخب السورية أن تحتكم إلى العقل والمنطق وتأخذ بالاعتبار معاناة ومآسي الشعب بكل أطرافه وما مدى قدرتها على التحمل إلى أمِدٍ آخر ، كما على القوى الخارجية أن تكف عن التعامل مع الشأن السوري وفق مصالحها وأجنداتها الخاصة ،... فكفى للسوريين ذلاً وخذلاناً .

إن المجتمع السوري بكافة مكوناته وشرائحه ، مطالب اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى ، أن ينبذ العنف والعصبية ويلجأ إلى الثقافة الوطنية الديمقراطية ، ويضغط على النخب ويجبرها على التحلي بروح المسؤولية لتتجه نحو حلٍ سياسي في البلاد يحمي الجميع ويصون حقوقهم عبر بناء دولةٍ ديمقراطية تعددية برلمانية لامركزية .

كبرينل موشي رهن الامتقال « 2

اليوم العالمي لاعلان حقوق الانسان « 3

نيلسون مانديلا في ذمة الخلود « 5

خريف ، ربيع العرب « 8

من المستهدف سياسة الحزب أم « 12

مؤتمر جنيف عود على بدء « 14

كبرئيل موشيه رهن الاعتقال



يوصل النظام السوري ممارساته القديمة الجديدة في قمع أي نشاط مدني سياسي ، حيث أقدمت أحد أجهزته الأمنية العتيدة على اعتقال السيد كبرئيل موشي رئيس المكتب السياسي في المنظمة الأثورية الديمقراطية صباح يوم الخميس ١٩ كانون الأول ٢٠١٣ في مدينة القامشلي . وقالت الشبكة الأثورية لحقوق الإنسان في بيان صدر عنها بذات التاريخ في مدينة ستوكهولم : " وأفاد مراقبو الشبكة أن جهاز أمن الدولة في مدينة القامشلي استدعى السيد موشي صباح اليوم للتحقيق معه، إلا أن الفرع المذكور قام باحتجازه حيث لازال معتقلا هناك منذ ساعات الصباح.

إن الشبكة الأثورية لحقوق الإنسان اذ تدين بأشد العبارات اعتقال أجهزة النظام لشخصية وطنية معروفة بنضالها السياسي السلمي، ونشاطها في مجال تعزيز قيم التآخي بين مكونات الشعب السوري، وتدين اعتقال شخصية أثورية بحجم وتاريخ ومكانة السيد كبرئيل موشي، فإنها تحذر الحكومة السورية من مغية الاستمرار في احتجازه دون أي مبرر قضائي وتدعوها للإفراج عنه بشكل فوري ودون أي تأخير."

وفي تصريح له بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٣ أبدى المجلس الوطني الكردي في سوريا موقفه قائلاً : "إننا في المجلس الوطني الكردي في سوريا، وفي الوقت الذي ندين ونستنكر بشدة هذا العمل التعسفي، نطالب بالإفراج الفوري عنه وعن جميع معتقلي الرأي في البلاد."

النظام يتعمد تجوع الناس تنمة

بروكسل | ١ نوفمبر ٢٠١٣ - مجموعة الأزمات الدولية



غير أن ثمة هدفاً أكثر واقعية وإلحاحاً - ويشكل أيضاً معياراً أكثر موثوقية لقياس حسن نوايا الأطراف المختلفة - ينبغي أن يكون على الجبهة الإنسانية حيث تتدهور الأوضاع بسرعة وقسوة. مع اقتراب الشتاء الثالث من عمر الصراع بسرعة، فإن الأوان قد فات أصلاً على جعل هذه أولوية، وبات لزاماً على جميع المعنيين - السلطات السورية وأيضاً الجماعات المسلحة ورعاة الطرفين - اتخاذ خطوات لتخفيف المعاناة التي لا تحتمل للسكان المدنيين.

ثمة أكثر من مفارقة. حتى عندما يتمتع مفتشو الأسلحة الكيميائية بإمكانية الوصول دون إعاقة لبعض أكثر المواقع حساسية في البلاد، فإن المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة لا تستطيع الوصول إلى المدنيين في المناطق المحاصرة. ويحصل هذا حتى على بعد بضعة أميال من مكاتب المنظمة الدولية في دمشق حيث يتعمد النظام تجويع الناس بشكل منهجي في تكتيك حربي جديد. كما يعاني جنود النظام الذين لا زالوا يتمسكون بجيوب في المناطق النائية من البلاد من مصير مماثل على أيدي الجماعات المسلحة.

على نحو مماثل، وحتى مع بقاء الحدود مفتوحة أمام المقاتلين الأجانب، وشحنات الأسلحة والتحويلات النقدية - سواء دعماً للمعارضة أو للنظام- فإن تدفق المساعدات الإنسانية يتعرض للحظر أو الإعاقة. تتعدد أسباب ذلك، ومنها: عدم استعداد الأمم المتحدة لتجاوز النظام، الذي يقوم بدوره بمنع وصول المساعدات عبر الحدود إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، واستغلال النظام للمساعدات، وانعدام الكفاءة والبيروقراطية في التعامل مع المساعدات الخارجية؛ وتردد الغرب حيال احتمال العمل مع النظام؛ وزيادة راديكالية وتشرذم المعارضة؛ وإحجام الدول المجاورة عن جعل أراضيها قاعدة لوجستية للمنظمات الدولية غير الحكومية؛ والركود الاقتصادي العالمي الذي يقلص كمية الأموال المتوافرة؛ وسلوك البلدان الضالعة بعمق في الصراع - خصوصاً إيران، وروسيا، ودول الخليج العربية - التي تبلغ حماستها في دعم الجهود الحربية درجة لا توازيها جهودها على الجانب الإنساني. أوروبا، التي لديها كل ما يبهر الخشية من أن السوريين الذين يهربون من العنف سيظهرون في النهاية على شواطئها، لم تخرج بحلول إبداعية في العثور على وسائل لمساعدة هؤلاء قبل مغادرتهم للمنطقة.

إن الحاجة إلى المساعدات الخارجية أكبر من أي وقت مضى من حيث أن أطراف الصراع لم تفعل الكثير بنفسها للاهتمام بالمدنيين الذين ادعت هذه الأطراف في وقت ما أنها تحميهم. وهذا ينطبق بشكل خاص على النظام الذي، ورغم تأكيده على سيادة الدولة وسلامة أراضيها، فإنه تخلى عن معظم مسؤوليات الدولة. يركز النظام حصرياً على صراع من أجل البقاء ويعامل شرائح واسعة من السكان كما لو أنهم لم يعودوا مدنيين ومواطنين بل أعداء ينبغي تدميرهم بأي ثمن وبكل الوسائل. المعارضة الخارجية من جهتها - ورغم أنها تدعي الحق في أن تحل محل النظام - فإنها بشكل أساسي تجاهلت المهمة الملحة المتمثلة في تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية لما يسمى المناطق المحررة. وقد أسهم هذا بدوره في تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف شبكات النشاط وتمكين المجموعات المسلحة الأكثر تركيزاً على الاستيلاء على الموارد لنفسها بدلاً من الاهتمام بالمدنيين من حولها.

يجب أن ينتهي كل ذلك. إذا كان المناخ الدبلوماسي والسياسي، كما يدعي البعض، قد تغير بشكل كاف لجعل احتمال التسوية ممكناً ولو بشكل طفيف، فإن المقياس الأول لمثل هذا التحول ينبغي أن يكون التقدم السريع والملموس على الجبهة الإنسانية.

ينبغي أن تكون الأولوية الأولى تبني مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لقرار يدعو جميع الأطراف لضمان الوصول الآمن، والكامل وغير الخاضع لأية عوائق للمساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال العمليات العابرة للحدود إذا، وعندما، يصبح تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة من داخل سورية مستحيلاً. ينبغي أن يتضمن القرار تأسيس آلية مراقبة لتحديد - ويستحسن معاقبة - أي طرف يلجأ إلى التجويع كتكتيك حربي، أو يعيق أو يسرق أو يحول المساعدات الإنسانية إلى غير مقصدها.

هناك الكثير مما يمكن، وينبغي، فعله. لكن كان ينبغي فعل ذلك منذ أمد طويل. كل ما يتطلبه الأمر هو أن يظهر مجلس الأمن نفس وحدة الهدف التي أظهرها في معالجة ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية وأن تنفذ روسيا، بشكل خاص، التزامها الذي ترده بشكل مستمر برفاة المواطنين السوريين.

اليوم العالمي لإعلان حقوق الإنسان

منظمات حقوقية تدعو إلى وقف العنف وإحلال السلم في سوريا

في العاشر من كانون الأول من كل سنة، تمر الذكرى الخامسة والستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تم اعتماده ونشره على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ بباريس، بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٧ أ (د - ٣) ، بدواعي ضرورة الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم الثابتة، على أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، وإيماننا بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وان تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضمان مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها، من دون تمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء. فلكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه ولا يجوز استرقاق أو استعباد أي شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة العبيد بجميع أوضاعهما، وان لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو اللاإنسانية التي تحط من الكرامة البشرية، كما أن لكل إنسان أينما وجد الحق بالاعتراف بشخصيته القانونية، وان جميع الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متساوية ضد أي تمييز وأي تحريض يخلان بهذا الإعلان.

وتوافق مناسبة صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مع صدور إعلان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان بتاريخ ٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٨ الذي استهدف الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع المدني بتأكيد على حقوقهم ومسؤولياتهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها على الصعيد المحلي والدولي، مبينا كل أشكال الاضطهاد التصنيق والتنشويه للسمعة والملاحقة والاعتقال والتعذيب والقتل، التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان، بسبب دورهم ونشاطهم.

يستمر مرور هذه المناسبة الجليلة، ومنذ

ثلاث سنوات متتالية، على سورية الغارقة بكل مكوناتها وفناتها في خضم العنف والتدمير والقصف والقتل ونزيف الدم اليومي، وارتكاب أفظع وأبشع الانتهاكات بحق الإنسان وأدميته، وجميع حقوقه الفردية والجماعية، فضلا عن ذلك، ازدياد التدهور على الصعيد الحياتي والمعاشية والاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى خلق أزمة وطنية شاملة مسدودة الأفق، بدأت بقمع السلطات السورية للاحتجاجات السلمية بالعنف المسلح استمرارا على نهجها الأمني في التعاطي مع المجتمع السوري، وفاقم من سوء الأوضاع وزاد في تعقيد الأزمة في سورية، أن أصبح العنف متبادلا بين السلطات السورية وأطراف أخرى من المعارضة السورية، كنتيجة للتعامل الأمني العنيف من قبل السلطات السورية مع الاحتجاجات السلمية. واشتدت المواجهات المسلحة العنيفة لتمتد إلى العديد من الشوارع والمدن السورية، مع وقوع مجازر وحشية وتفجيرات إرهابية واغتيالات واختفاءات قسرية، علاوة على كل ذلك، الحصار الشديد حول بعض المدن التي تعرضت للقصف العشوائي المدمر، مما أعاق وصول المساعدات الإنسانية للمتضررين وخاصة الذين أصبحوا بدون أي مأوى لهم في المناطق المتوترة، بالطبع تراكمت هذه الحالة المأساوية مع فقدان الكثير من المواد الأساسية والضرورية لمعيشة السوريين وفي مقدمتها الخبز والطحين والسكر والرز وحليب الأطفال والأدوية ولقاحات الأطفال والغاز والكهرباء والوقود والاتصالات بأنواعها، ومواد أخرى، إضافة لارتفاع الجنوني لأسعار كافة المواد الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري، وما زاد الأمر سوءا وكارثة، ما ساهمت به العقوبات التي تتعرض إليها سورية، بسبب الأحداث الدامية، بزيادة الآثار السلبية والكبيرة على الوضع الاقتصادي والمعاشي للمواطنين السوريين، واتسعت دوائر الفقر والبطالة والغلاء. ونتيجة لهذا الوضع المأساوي والكارثي ولحجم التدمير والخراب فقد سقط الآلاف من الضحايا بين قتلى وجرحى من مدنيين وعسكريين. وتعرض الآلاف من المواطنين السوريين للاعتقال التعسفي، من قبل مختلف الأجهزة الأمنية الموجودة في

سورية، مع استمرار عمليات التعذيب وإساءة المعاملة من وسائل التحقيق المعتمدة في مراكز التوقيف المختلفة، والإعدامات خارج القانون وبمحاکمات استثنائية وميدانية لا تتوفر فيها أي شرط من شروط المحاكمات العادلة، علاوة على قيام جهات غير حكومية بالاعتقال والاختطاف والمحاكمات وتنفيذ أحكاما تستند على وجهات نظر وشرعيات أصحابها. وتعرض الآلاف من السوريين للاختفاء القسري والتهديد الدائم بالحق في الحياة والأمان الشخصي. وهجرة عشرات الآلاف من المواطنين السوريين إلى خارج سورية، ولجوؤهم إلى أماكن أكثر أمانا وأمانا مع الغياب التام لأي شعور بالأمان والأمل لدى السوريين جميعا، بأي حل سلمي للأزمة السورية في الأفق القريب.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، إذ نتوجه بالتعازي الحارة والقلبية، لجميع من سقطوا من المواطنين السوريين ومن المدنيين والشرطة والجيش، ومع تمنياتنا لجميع الجرحى بالشفاء العاجل، فإننا ندين ونستنكر جميع ممارسات العنف والقتل والاعتقال، أيًا كانت مصادرها ومبرراتها، وكذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة الاعتقالات التعسفية والاختفاءات القسرية وعمليات الخطف بحق المواطنين السوريين، أيًا تكن الجهة التي ترتكب هذه الانتهاكات، ونبدي قلقنا البالغ على مصير المختفين قسريا، بحيث أضحي هنالك ملفا واسعا جدا يخص المفقودين.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية بهذه المناسبة الجليلة، وبسبب فظاعة الأحداث ودمويتها وحجم التدمير الهائل الذي أصاب كل مكونات الحياة السورية، ونتيجة للتشابكات والتعقيدات المحلية والإقليمية والدولية التي تتحكم بالأزمة السورية، فقد كنا ومازلنا متمسكين بالنداء الذي وجهناه، ولمرات عديدة، إلى جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية، من أجل تحمل مسؤوليتهم تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل. ومطالبين إياهم بالعمل الجدي والسريع من أجل التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة السورية، وإيقاف نزيف الدم والتدمير، عبر توافقات دولية ملزمة، تسمح بإصدار قرار دولي ملزم، يتضمن: « 15

اختطاف رزان زيتونة تتمة

تم اختطافها ليل التاسع من كانون الأول ٢٠١٣م مع فريق عملها (زوجها وائل حمادة ، المحامي ناظم الحمادي ، الناشطة سميرة الخليل وهي زوجة المعارض ياسين الحاج صالح) ، وذلك من مكتب مركز توثيق الانتهاكات بمدينة دوما قرب دمشق ، في المنطقة التي تسيطر عليها فصائل إسلامية مسلحة.

رزان زيتونة ولدت في ٢٩ نيسان عام ١٩٧٧، ناشطة حقوقية وكاتبة من سوريا. تخرجت في كلية الحقوق بدمشق عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١ بدأت عملها كمحامية متدربة. كانت عضواً في فريق الدفاع عن المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي منذ ذلك الوقت. كما كانت عضواً مؤسساً في جمعية حقوق الإنسان في سوريا واستمرت في عملها مع الجمعية حتى عام ٢٠٠٤.

عام ٢٠٠٥ أسست رابط معلومات حقوق الإنسان في سوريا ليكون بمثابة قاعدة بيانات لانتهاكات النظام لحقوق الإنسان في البلاد، بالإضافة إلى نشاطها في لجنة دعم عائلات المعتقلين السياسيين في سوريا. موقعها الإلكتروني: www.vdc-sy.org

مع بداية الثورة اضطرت للتخفي بسبب نشاطها الإعلامي لنقل ما يحدث على الأرض لوسائل الإعلام المختلفة، خاصة الانتهاكات التي يتعرض لها السوريون في ثورتهم من أجل الحرية من اعتقالات وتعذيب وقتل وتككيل. وهي عضو مؤسس في لجان التنسيق المحلية في سوريا التي تأسست مطلع نيسان ٢٠١١.

في أيار ٢٠١١ جرى اقتحام منزلها في دمشق من قبل قوة أمنية ، وتفتيش محتوياتها ومصادرة العديد من أوراقها ومقتناتبتها الشخصية، واعتقال أخ زوجها الذي تصادف وجوده هناك كرهينة عنها وعن زوجها ، بعد اعتقال عبد الرحمن حمادة بأيام اعتقل زوجها وائل حمادة أيضاً ، حيث قضى الأخوان نحو ثلاثة أشهر في الحبس الانفرادي لدى النظام قبل أن يفرج عنهما .

منذ عام ٢٠٠٤ نشرت عشرات المقالات والتقارير في مختلف المواقع الإلكترونية والصحف حول أوضاع حقوق الإنسان في سوريا وحرية الرأي والتعبير ، وكذلك تقرير خاص باسم مركز التوثيق عن استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة بدمشق بتاريخ ٢١ آب ٢٠١٣ .

حاصلة على جائزة أنا بوليتكوفسكايا - عام ٢٠١١ للدفاع عن حقوق الإنسان، وعلى جائزة زاخاروف - عام ٢٠١١

الانتهاكات، الذي يعتبر، من قبل العديد من المراكز المحلية والعربية والدولية، المصدر الأكثر مصداقية في هذا المجال، على جمع الحقائق الدامغة التي ستكون جزءاً من ملف سوريا في مسار العدالة الانتقالية القادمة في سوريا، وسوف تسهم في عملية انتقال سوريا على دولة مدنية ديمقراطية تقوم على أساس المواطنة والمساواة وحقوق لإنسان والحرية الأساسية وحماية جميع مكونات المجتمع السوري. وكانت الناشطة "زيتونة" تعرضت إلى التهديد والترهيب في التاسع من أيلول الماضي عندما قامت مجموعة مجهولة الهوية عند الساعة الواحدة والنصف ليلاً بإطلاق عدة طلقات نارية أمام باب منزلها، وترك رسالة مكتوبة بخط اليد تضمنت التهديد بالقتل في حال عدم مغادرة المنطقة خلال أيام."

أما الكاتب جهاد الزين فقال عنها في جريدة النهار : " رزان زيتونة أعطت المثل الفعلي - لا الكاذب - على الالتزام بما تؤمن به ورفضت، كما أعلم عروضاً مغرية للخروج فلم تضعف أمامها في فترة ضعف فيها مناضلون أمام رعد الحياة السياسية في فنادق الخمس نجوم."

وقال عنها حازم أمين في جريدة الحياة الأحد ١٥ / ١٢ / ٢٠١٣ " من يعرف رزان زيتونة يدرك ماذا يعني خطفها، فناهيك عن أنها الوجه المدني الأبرز في الثورة السورية، يُشكل بقاؤها في سورية تحدياً جوهرياً لمقولة النظام عن أنه يُقاتل جماعات إرهابية، بل إنها كانت الوجه الوحيد الذي لم تخسره الثورة في الداخل."

وفي جريدة الحياة كتب عنها حازم صاغية قائلاً : " والآن، مع خطف الناشطين الأربعة، يتأكد كم أن صعود الجبل صعب، وكم يستحق الإكبار أولئك الأربعة المخطوفون ومن يشبهونهم ممن يريدون، على رغم كل شيء، أن يصلوا إلى القمة الأعلى."

وكتبت ملك شنواني في الحياة - ٢٣ / ١٢ / ٢٠١٣ لنقول : " تترك رزان وراءها مثلاً لا نزال ندافع به عن «مدنية الثورة»، مثلاً عن تحرر نساءنا وإمكاناتهن في العمل، مثلاً عن القدرة."

وفي افتتاح منتدى المرأة السورية في جنيف ، سلت الأخضر الإبراهيمي الضوء على قضية رزان زيتونة التي مازال مكانها غير معلوم منذ اختطافها من منزلها في دمشق قبل أسبوعين. وأضاف في كلمته " أمل أن تحظى النساء اللاتي تشاركن في هذه الممارسة بالاحترام من الجميع بمن فيهم الحكومة وجماعات المعارضة."

المنوحة من البرلمان الأوروبي بالاشتراك مع أربعة آخرين.

وقالت في إحدى مدوناتها عن أحد أوجه عملها : " خيرا توثيق الموت من أمثالنا لا يكون، يكتفون بالمشاهدة بأفواه فاغرة وجبين مقطب، وفي لحظات معينة، يسمعون صوتاً يعوي داخلهم. ولا يكفون عن التساؤل، إن كانوا، هم من يوثقون الموت عبر شاشات أجهزةهم، أو أولئك من يوثقونه بأصابعهم وعيونهم، سيعودون يوماً ما كائنات "طبيعية"، أم أن الموت ضمهم إلى برزخه حتى النهاية "

وبعنوان " ثورة واحدة لا تكفي " كتبت في جريدة المستقبل اللبنانية بتاريخ ٧ آب ٢٠١١ : " لا يصدق كثيرون أن من الممكن وسط هذه الهمجية التي يُعامل بها السوريون من قبل نظامهم، بقاء مساحة لمشاعر أخرى غير الغضب والألم. في الواقع، هناك من لا يزال يقابل البندقية بالورود. يبدو ذلك للوهلة الأولى إفراطاً في حسن النية والطوباوية. لكن ثوار الورد ينظرون إلى الأمر من زاوية أخرى، فهم يأملون أن الثورة قد تغير أكثر من النظام وأبعد."

كانت بقناعة راسخة تمارس نشاطها المدني السلمي ، ولأسف تاريخها النضالي وتضحياتها وفكرها النير وحملها للورود لم يكن رادعاً للظلام والمتعصبين ، إلى جانب ملاحقة النظام الأمني لها صدرت بحقها فتاوى بالتجسس والتهم النابية إلى حد هدر دمها ، إذ قالت في إجابة لسؤال موقع " NOW الإلكتروني حول التهديدات التي تتعرض لها : " نحن في ثورة. هناك فوضى وفراغ أمني. في مناطق أخرى تعرض نشاطها لما هو أكثر بكثير من التهديد وحملات التخوين. المميز في منطقة الغوطة الشرقية أنه لا يزال هناك حراك مدني فاعل، وأنها من أقل المناطق المحررة التي تشهد حوادث الفوضى والفراغ الأمني، بسبب تماسك كتائبها ولأن الأغلبية الساحقة من المقاتلين هم من أهل المدن والبلدات المحررة نفسها، فضلاً عن قلة وجود الغرباء (داعش وأمثالهم) حتى اللحظة. ... بكل الأحوال هناك دائماً من لم يستقيديوا من درس الثورة، ويعتقدون أن بإمكانهم استنساخ تجربة اللون الواحد والصوت والواحد. هذا مستحيل، الزمن لن يعود إلى الوراء. ... "

كتبت جريدة الأنباء بتاريخ ١٣ / ١٢ / ٢٠١٣ : " رزان زيتونة ورفاقها ناشطون سلميون عملوا منذ بداية الثورة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب من قبل النظام السوري والمنظمات المتطرفة على حد سواء. وينشط مركز توثيق

نيلسون مانديلا ... رمز الكفاح دفاعاً عن السلم والحرية والمساواة في ذمة الخلود

« في اليوم الأخير من حياتي، أريد أن أتأكد من أن من عاشوا بعدي سيقولون: هذا الرجل الذي يرقد هنا، قام بواجبه من أجل بلده وشعبه ... » مانديلا



الشعب الكردي يفقد صديقاً مخلصاً
بقلوب ملؤها الأسى تلقى أبناء و بنات الشعب الكردي بمختلف شرائحه وفعالياته نبأ رحيل الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا الذي أمضى عمره مكافحاً ضد التمييز العنصري بعزم وثبات، مدافعاً شجاعاً عن مبدأ وثقافة اللاعنفاً، داعياً إلى السلم والحرية والمساواة، متضامناً مع قضايا الشعوب دون تردد أو تمييز، كبيراً في الحفاظ على مصداقيته وقيمه النبيلة سواء على مدى سنين طويلة في السجن أو في سدة الرئاسة، مثلاً نادراً في التواضع والتضحية بحريته من أجل حرية الآخرين، تاركاً وراءه سجلاً ذاخراً بقدرات وجمالية الإنسان ليشكل مثلاً إنموذجاً يحذى به .
إننا وفي الوقت الذي نتقدم فيه بأخلص التعازي إلى شعب وحكومة جنوب أفريقيا وشعوب العالم وجميع أصدقاء ومحبي الراحل نيلسون مانديلا، حري بنا القول أن الكرد عموماً خسروا صديقاً مخلصاً، والبشرية افتقدت رمزاً غالياً و كبيراً ليبقى خالداً في الذاكرة .
مرة أخرى باسم جميع أعضاء وأصدقاء حزب الوحدة الديمقراطي الكردي وجماهيره في سوريا والمهجر، نتقدم بأحرّ التعازي إلى أبناء و بنات شعب جنوب أفريقيا وأحزابه وحكومته، متمنين لهم وللجميع الصبر والسير قدماً على خطى الراحل نيلسون مانديلا.
دمتم سالمين، مع فائق الاحترام
٢٠١٣-١٢-٦

حيث أمضى المعتقل ٢٧ عاماً، أطلق سراحه في ١١ شباط ١٩٩٠، وفي الوقت ذاته رفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، وانتخب عام ١٩٩٤ رئيساً للبلاد بعد وضع دستور جديد للبلاد ١٩٩٣ إثر خوض غمار حوارات ومفاوضات شاقة وطويلة مع نظام الحكم، ليكون أول رئيس من السود وتخلي عن الرئاسة بعد ولاية واحدة، وأبرز ما تم أثناء حكمه إيقاف الصراع العنفي، وإطلاق مسيرة مصالحة وطنية في جنوب أفريقيا .
نال مانديلا جائزة جواهر لال نهرو لعام ١٩٧٩، وكُرّم عام ١٩٨٦ من الاتحاد الإفريقي الوطني بتطوير الشعوب الملونة، وحصل عام ١٩٩٠ على جائزة لينين للسلام، وفي عام ١٩٩٣ نال جائزة نوبل للسلام، كما رفض استلام جائزة أتاتورك من الدولة التركية عام ١٩٩٢ بسبب قمعها للشعب الكردي، وهو صديق مخلص له .
بعد ٩٥ عاماً من النضال والعمل من أجل حرية وكرامة شعوب جنوب أفريقيا، أغمض المناضل السياسي المعروف نيلسون مانديلا عيناه يوم ٥ كانون الأول ٢٠١٣ وشيع جثمانه فيما بعد بمراسم لائقة بحضور شخصيات عالمية ورؤساء ووفود رسمية من دول عديدة، ودفن وفق عادات وطقوس بلده وشعبه .
وكان الأستاذ محي الدين شيخ آلي - سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا قد بعث برسالة تعزية هذا نصها :

مانديلا من مواليد عام ١٩١٨ قرية كونو بمقاطعة ترانسكايا - جنوب أفريقيا البلد الذي عُرف بأشجع صور التمييز العنصري ضد الإنسان بسبب اللون والعرق البشري .
درس الابتدائية بمدرسة داخلية عام ١٩٣٠ ودخل عام ١٩٣٨ جامعة السود في فورت هاري ولكنه طرد منها عام ١٩٤٠ بسبب مشاركته في إضراب طلابي لمقاطعة الانتخابات الطلابية، وتزوج عام ١٩٤٤ .
بقيت أوضاعه الدراسية غير مستقرة حيث تنقل بين عدة جامعات حتى حصل على إجازة في الحقوق أثناء تواجده في المعتقل عام ١٩٨٩، كما أنهى دبلوم الدراسات الحقوقية بعد ذلك.
انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي عام ١٩٤٤، كما كان عضواً ناشطاً في رابطة الشبيبة، اعتقل وسجن عدة مرات بسبب نشاطه السياسي، وأصبح أشهر سجين سياسي على مستوى العالم،

المجلس الوطني الكردي / عفرين يدين التفجير الذي وقع فيها

من الجرحى وحصول أضرار مادية كبيرة .
إن هذا العمل الإجرامي الجبان يستهدف إرادة شعبنا، وخلق حالة من الرعب والفوضى في منطقتنا. إننا في المجلس الوطني الكردي في عفرين ندين ونستنكر هذا العمل الإجرامي، و نناشد جميع قوى الثورة السورية لإدانة هذا العمل الإجرامي وفضح مرتكبيه كائناتاً من كان كما ندعو كافة أهالي منطقتنا إلى التكاتف والتضامن والوقوف صفاً واحداً، في وجه هذه الهجمات الإرهابية المنافية للقيم الإنسانية . ٢٠١٣ / ١٢ / ٢٦ م

جاء في بيان صدر عنه : " في ظل استمرار النظام السوري بقصف المدنيين بالبراميل المتفجرة، وخاصة في مدينة حلب في الأونة الأخيرة، عقد المجلس الوطني الكردي في عفرين اجتماعاً بتاريخ ٢٦ / ١٢ / ٢٠١٣ م.
تناول الاجتماع الوضع السياسي في البلاد بشكل عام، ووضع منطقتنا بشكل خاص جراء الحصار الظالم المفروض عليه منذ بداية الشهر الخامس، كما توقف مطولاً على التفجير الإرهابي الحاصل بتاريخ ٢٥ / ١٢ / ٢٠١٣ م في حوالي الساعة الرابعة خلف كراج عفرين، والذي استهدف المدنيين الأبرياء وكان من نتائجه العديد

إنعقاد كونفرانس غرفة المهندسين في عفرين



تحت شعار " عفرين بلدي ... أبنيتها بيدي " إنعقد بتاريخ ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٣ في صالة المركز الثقافي الكونفرانس الأول لغرفة المهندسين في عفرين بعد تحضيرات مشتركة من مهندسي المجلس الوطني الكردي ومجلس الشعب لغربي كردستان ، حيث حضره ضيوف و ١١٢ مهندس من كافة الاختصاصات . بدأ الافتتاح من قبل المهندس شورش علي بالترحيب والشكر وبالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء والتحية إلى قوات حماية الشعب YPG ، ثم أقيمت كلمات من قبل :

الأستاذ حسن باسم حركة المجتمع الديمقراطي TEV – DEM .
الأستاذ محي الدين شيخ آلي – سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا .

المهندس عابدين بكر – باسم المجلس الوطني الكردي / عفرين .

المهندسة نورشان حسين – قرأت كتابات للرئيس عبد الله أوجلان عن الحضارة المدنية ومزاياها وتاريخ تشكيلها ، والعلاقة بين القرية والمدينة .

وختمت جلسة الافتتاح بكلمة شكر وترحيب باسم ديوان الغرفة من المهندس صلاح علمداري ، حيث وردت برفقيات تهنئة أيضاً .
بعد الاستراحة تم قراءة التقرير السنوي عن نشاطات الغرفة في الفترة السابقة ، ثم بوشر بمناقشة مسودة النظام الداخلي للغرفة وبشكل مستفيض وفي جو حضاري لائق ، حيث أجري عليها بعض التعديلات ، وأقرّ النظام الداخلي بالإجماع ، كما أقرّ بعض التوصيات .

سوريا أخطر مكان لعمل وسائل الإعلام في ٢٠١٣

أشار تقرير رسمي صدر في جنيف بتاريخ الجمعة ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٣ عن معهد السلامة الإخبارية الدولي الذي مقره لندن إلى أن ١٢٦ صحفياً وعاملاً في قطاعات الإعلام الأخرى قتلوا في أنحاء العالم بسبب عملهم هذا العام، وأن سوريا كانت أخطر مكان للعمل للعام الثاني على التوالي ، وأن حوادث الخطف والاختفاء في تزايد، وقال المعهد الذي ينظم دورات بشأن السلامة للصحفيين ويراقب المخاطر في المناطق المضطربة إن ١٩ من القتلى لاقوا حتفهم في سوريا. وأضاف أنه علاوة على ذلك يعتقد أن ما لا يقل عن ١٨ صحفياً أجنبياً و ٢٠ صحفياً سورياً مفقودون في سوريا بعد اعتقالهم أو خطفهم هناك.

تأسيس أول مركز "عربي"

للدراستات الكردية في مصر والمنطقة

مصطفى الجمل - صوت الأمة المصرية ١ / ١٢ / ٢٠١٣
أعلن في القاهرة عن تأسيس أول مركز عربي للدراسات الكردية في مصر والمنطقة . وقال السيد عبد الفتاح مؤسس ورئيس المركز ، إنه يسعى لتوطيد العلاقة ودعم التواصل الثقافي والبحثي بين مصر والعرب من جانب ، والأكراد من جانب آخر ، والإسهام في إقامة الجسور الأكاديمية والعلمية بين مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي والعالم الكردي ، وإعداد كوادر متخصصة في قضايا شؤون كردستان والأكراد في مختلف المجالات ، والقيام بأنشطة التدريب للكوادر من الجانبين الكردي والمصري ، تقديم المعلومات والأخبار الصحيحة والمحايدة عن الأكراد والعالم الكردي إلى الهيئات والمؤسسات ووسائل الإعلام العربية والأجنبية .

وأضاف عبد الفتاح نطمح في أن يصبح المركز مرجعاً للهيئات والمؤسسات والأشخاص وكل الجهات المعنية بالشؤون الكردية ، في المجالات الثقافية والعلمية والاجتماعية والسياسية وغيرها .
مؤكداً أن القضية الكردية والشعب الكردي عانيا عقوداً طويلة من التشويه المتعمد ، وإنكار الحقوق وعدم الاعتراف بالتميز الثقافي والحضاري واللغوي ، ورغم التاريخ الطويل من الجوار الجغرافي والاشتركي الحضاري والديني والثقافي ، لم يحصل الأكراد على ما يستحقون . وهو ما يجعل من الضروري توضيح الحقائق والاعتراف بالحقوق ، خاصة وأن منطقتنا تحتاج الآن إلى بناء واقع حضاري جديد ، يتناسب مع قدراتها الحقيقية وقواها الكامنة . وهو ما يفترض تكاتفاً وتضافراً للجهود في مختلف المجالات . وإدراكاً منا بأهمية التكامل بين العالمين العربي والكردي بما يحفلان به من موارد ثرية وثقافة عريقة يحتاج إلى من يبادر ، جاءت هذه المبادرة بتأسيس وأشهار مركز للدراسات الكردية بالقاهرة .

منظمة حزب الوحدة في الخليج تعقد كونفرانسها

عقدت منظمة حزب الوحدة بمنطقة الخليج كونفرانسها الاعتيادي الرابع بتاريخ ٢٠١٣ / ١١ / ٢٢ بمدينة الرياض ، وبحضور غالبية الأعضاء ، وذلك باسم كونفرانس الشهيد كمال حنان وتحت شعارات:

- نحو توحيد الخطاب السياسي الكردي في سورية .

- تعزيز الدور الجماهيري للحزب .

- تنشيط منظمة الحزب في منطقة عملنا وتوسيعه .

وقد استهل الكونفرانس بالوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الثورة السورية والحركة التحررية الكردية ، وانتخاب لجنة لإدارة الكونفرانس ، ثم تم تلاوة ومناقشة التقارير السياسية والتنظيمية والمالية ، وتم استضافة الأستاذ أحمد جتو عضو اللجنة السياسية للحزب عبر السكاكي بي وذلك للمشاركة والإجابة عن عدد من التساؤلات والانتقادات الموجهة من الرفاق ، لا سيما في الجانب السياسي ، كما تم إعادة التأكيد على ضرورة احترام أعضاء الحزب لقوانين الدول المتواجدين فيها باعتبارها دول مضيئة لها حق وواجب احترام قوانينها وعاداتها . كما تم اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات التي تهدف إلى تطوير عمل المنظمة وتوسيعه ، وفي الختام تم إنتخاب مكتب إداري جديد ومسؤولاً للمنظمة .



رحيل السيدة حبيبة مصطفى

- شكر وامتنان -

عن عمر ناهز / ٨٥ / عاماً رحلت السيدة حبيبة مصطفى بنت عثمان إلى جوار ربها يوم الإثنين ٣٠ / ١٢ / ٢٠١٣ ، وهي من مواليد قرية جويق - (Coqê) عفرين ، والدة الأخ محي الدين شيخ آلي - سكرتير حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكي تي) ، أكملت مشوارها في الحياة بتفان وإخلاص وربت أولادها تربية قويمه صالحة . السيدة حبيبة مثال المرأة الكردية المخلصة والوفية والقوية الشخصية ، عانت الحنين والشوق والانتظار والقلق والخوف لغيباب ابنه البكر شيخ - الذي مارس السياسة منذ نعومة أظافره - من أمام أعينها لفترات طويلة على مرّ عقود ، وهي لاتعرف متى وأين ستلتقي به ، علاوةً على زيارات الفجر لعناصر أجهزة الأمن المخيفة لمنزلها مراراً وتكراراً وفي مختلف الأوقات والمناسبات ، فهي التي تحملت كثيراً وزر العمل السياسي والنضال من أجل الدفاع عن القضية الكردية دون أن تقرأ حرفاً عنها .

وقد شُعب جثمانها من دارها بمدينة عفرين إلى مقبرة مسقط رأسها قرية جويق ، حيث ووري الثرى بحضور حشد من الأهالي والأصدقاء ووفود منظمات حزب الوحدة ومن أحزاب ومجالس كردية ونخب وفعاليات عديدة .

بعد انتهاء أيام العزاء تقدّم الأخ شيخ آلي بالنيابة عن رفاقه وإخوته وكوجر ميرشم أوغلو (الكسوي ، أونلو ، بريبان ، آتاش ، كوسا ، دلقي) وأحواله أهالي جويق وخنير ، بجزيل الشكر والامتنان إلى جميع من تفضل بتقديم التعازي بمناسبة رحيل والدته ، سواءً خلال حضور مراسم الدفن في مقبرة قرية جويق أو عبر الاتصال الهاتفي ورسائل البريد الإلكتروني ، ووفود الأحزاب الكردية والعربية والنخب والفعاليات الثقافية والمهنية والاجتماعية التي زارت خيمة العزاء بدار شيخ موس آلي في مدينة عفرين ، وكذلك العديد من الرموز والفعاليات السياسية في إقليم كردستان العراق وتركيا وأوروبا وأستراليا وأمريكا ومسؤولي المجلسين الوطني الكردي وشعب غرب كردستان وحركة المجتمع الديمقراطي ورجال الدين الأفاضل ، ومنظمات حزب الوحدة في سوريا والمهجر ، راجياً للجميع الخير والسلامة .

تتقدم هيئة التحرير بأحرّ التعازي إلى الأخ شيخ آلي وإخوته وأقاربه وتتمنى للراحلة فسيح الجنان.



رحيل المناضل حسن شيخ موسى

في مساء يوم الجمعة ٢٠-١٢-٢٠١٣ توقف عن الخفقان قلب المناضل حسن إبراهيم شيخ موسى عضو اللجنة الفرعية في دائرة دمشق لحزب الوحدة ، بعد سنوات طويلة من النضال الدؤوب في خدمة قضية شعبه العادلة ، حيث انتسب الراحل منذ نعومة أظافره إلى صفوف الحركة الوطنية الكردية وعمل بتفان في الدفاع عن حقوق شعبه .

ولد الراحل في مدينة عامودا عام ١٩٥٢ وقادته الأقدار للسفر إلى العاصمة دمشق ، حيث قضى معظم سنوات حياته ، وهناك في حي الأكراد (ركن الدين) كسب محبة أهله لما كان يتمتع بدمائه الخلق ، فكان وقع وفاته ثقيلاً على رفاق دربه وأصدقائه ومحبيه الذين شاركوا في تشييع جنازته بالحزن والألم ، حيث ووري الثرى في مقبرة الشيخ خالد النقشبندي في حي الأكراد (ركن الدين) بدمشق .
الرحمة للفقيد ، وألهم الله أهله ورفاقه الصبر والسلوان.

دورة لغة كردية في ماسكا

في قرية ماسكا - راجو - عفرين وبتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠١٣ تم تخريج دفعة طلاب دورة لغة كردية - المستوى الأول وتوزيع الشهادات على / ١٤ / طالب وتكريم المتفوقين منهم ، وذلك من قبل معلم اللغة السيد رشيد جنجلي عن مؤسسة حماية وتعليم اللغة الكردية في سوريا .

ندوات

ندوة حوارية في الحسكة

أقامت منظمة الحسكة لحزب الوحدة أوائل الشهر الجاري ندوة حوارية في صالة مهقي الصالحية ، حضرها جمع كبير من المهتمين ، وألقى فيها السادة (عبد السلام أحمد عن مجلس غرب كردستان ، محمد إسماعيل عن الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا - البارتي - ، محمد صالح عبدو عن حزب اليسار الكردي في سوريا ، مصطفى مشايخ عن حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية) آرائهم حول موضوع (انضمام المجلس الوطني الكردي إلى الائتلاف السوري المعارض وإعلان مشروع الإدارة الذاتية) ، حيث كان هناك انتقادات متبادلة ، كما أجاب السادة المحاضرون عن أسئلة الحضور واستفساراتهم .

في هولير

أقامت منظمة حزب الوحدة يوم الثلاثاء ٢٤/١٢/٢٠١٣ بمقرها في هولير - إقليم كردستان العراق ندوة سياسية تحدث فيها نائب سكرتير الحزب السيد مصطفى مشايخ عن الأوضاع الصعبة التي يمر بها ويعيشها شعبنا الكردي واللجوء إلى دول الجوار ، وعن آخر التطورات على الساحة السياسية الكردية والسورية، وعن اجتماعات هولير ونتائجها ، كما أجاب على أسئلة الحضور وقدم لهم الشكر .

وفي قرية موجك - كوباني

أحبت منظمة حزب الوحدة ندوة سياسية حاضر فيها مسام شيخ حسن عضو اللجنة السياسية للحزب ، وحضرها جمع من أعضاء الحزب والمؤيدين والشخصيات الاجتماعية .

في قرية مخارج - كوباني

أقامت دائرة ريف كوباني - الرقة لحزب الوحدة ندوة سياسية تحدث فيها السيد أحمد بوزان عضو الهيئة القيادية عن الأوضاع الحياتية والسياسية العامة ، وحضرها جمع من الأهالي والمهتمين .

وفي قرية عساف - كوباني

أقامت دائرة الحزب ذاتها ندوة سياسية بعنوان " المعاهدات و الموثائق الدولية التي تناولت القضية الكردية " ، أدارتها الأنسة ميساء حمو ، وحاضرت فيها الأنسة مروى علي عضو لجنة الدائرة .

أربعينية الراحل حسن صاروخان



Mirin tehle zor dijware
Koça dawî jê neçare
Xwedanê dîroka paqij
Cih bihişt û her navdare

تقديراً لشأن المناضلين وتكريماً لدوره أحييت منظمة آليان - الجزيرة لحزب الوحدة أربعينية الراحل حسن صاروخان سكرتير لجنتها المنطقية ، ذلك بقربة بكروغلي يوم السبت ٢١ / ١٢ / ٢٠١٣ في حفل رسمي لائق حضره من الأهالي ورفاق الحزب وعن أحزاب ومجالس كردية وحركات شبابية وفعاليات ثقافية واجتماعية ، ألقى فيه كلمات عدة ركزت على خصال الفقيه ودوره النضالي وأشارت إلى ضرورات وحدة الصف الكردي وتعزيزها ، كما ألقى قصائد ومقطوعات أدبية ، وكان هناك العديد من برقيات العزاء ، حيث قدمت المنظمة وعائلة الراحل الشكر والامتنان لكل من حضر الأربعينية وواساها وقدم لها التعازي .

مرحلة التسلم والتسليم وثبتت مواقعها، وعززت أجهزتها القمعية وتفوقت على القوى الاستعمارية في هذا المجال، واستفادت من ظروف الحرب الباردة، فالقطب الشرقي لم يعد مهتماً باشتراكية الحكام وإنما بمقدرتهم على الاصطاف معه في مواجهة القطب الغربي الذي لم يعد مهتماً بدوره بلبيرالية الحكام، وإنما بمقدرتهم على الاصطاف معه في الحرب على الشيوعية كما كان يقول، وهكذا... فإن اهتمام الحكام في الوطن العربي بات محصوراً بالإمساك بالبلاد والعباد بيد من حديد حتى يقول للقطبين في وقت واحد أنه وحده صاحب الشأن، وأنه وحده القادر على الخدمة، فتركوا له الداخل، وخذوا كل ما تريدهون، وهكذا، فإن الحكام باتوا ينفذون طلبات الخارج مهما كانت ولم يعودوا يعتبرون أي طلب من الخارج مهما كان اعتداء على السيادة الوطنية، أو تدخل في الشؤون الداخلية، إلا أمراً واحداً، ووحيداً هو، أن يسأل أحد في هذا العالم عن الديمقراطية ، أو عن معتقل سياسي، «... 9

خريف العرب : صراع العصبيات ، وتغيب السياسة ربيع العرب : مبادئ المواطنة ، وحضور السياسة

حبيب عيسى



العربية، ولم يعد الحوار دائراً على الساحة العربية بين من هو مع الخلافة العثمانية، وبين من هو مع الحرية الغربية التي تجسدت بشكل فاضح عبر جيوش غازية، متوحشة، وعبر علاقات مشبوهة مع قوى التخلف، والاستغلال في المجتمع العربي، وقد تطور هذا الوضع إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بات الوجود العسكري الاستعماري مكلفاً، وجرت عمليات التسلم والتسليم بين الجيوش الاستعمارية، وبين سلطات "دول فعلية" رسمت حدودها لتقسيم وطن الأمة، ودُرِّبَت سلطاتها بحيث تؤدي الدور الذي عجزت الجيوش الاستعمارية المنسحبة عن تنفيذه ، لكن عمليات التسلم، والتسليم لا تمرّ بهدوء عادة، فشهد الوطن العربي حالات من التمرد أتت من داخل تلك السلطات البديلة أحياناً، ومن خارجها في أغلب الأحيان، هنا نستطيع أن نرصد حراكاً مجتمعياً ذا وتيرة عالية بلغ أوجه في خمسينيات القرن المنصرم، وبات المجتمع العربي مجتمعاً متحفزاً، عالي الحساسية اتجاه القضايا العامة بدءاً من المقاومة المسلحة إلى الثقافة، والفنون، والتحرر الاجتماعي، والاقتصادي إلى الانعتاق من انتماءات ما قبل المواطنة، والنضال للوصول إلى المواطنة الحقة موضوعياً، حيث الحرية، والمساواة، والحقوق، والواجبات يكفلها نظام عام لا يستثني أحداً .

(٢)

لن أدخل في التفاصيل ، فقط أريد التأكيد على أن الصراع في تلك المرحلة كان حاداً بين تيارين، تيار يناضل في سبيل التحرر والنهضة، والتنوير، والتحضّر وتيار آخر خارجي يسعى بأدواته أحياناً، وبأدوات محلية "عربية" أكثر الأحيان لتشنيد قبضته على عنق الأمة العربية وليضع يده على هذا الوطن العربي موقعاً وثروات، وقد كان السجال حاداً بين التيارين خلال عقدين من الزمن في خمسينات وستينات القرن المنصرم عندما كان المجتمع العربي كله تقريباً في الساحة يبحث عن دور يؤديه في ذلك الصراع المصيري لكن المشهد بدأ يتغير مع بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم بفعل عاملين اثنين:

العامل الأول: تجسّد في أن سلطات الدول الفعلية في الوطن العربي تجاوزت

(١)
لقد ترافقت محاولات الهيمنة على الوطن العربي سواء بالاستعمار المباشر أو بالتبعية التي تفرضها أنظمة الاستبداد والطغيان بتغيب المجتمع عن السياسة والانتماء الوطني واستبدالها بصراع العصبيات الذي يدمر الوطن والمجتمع معاً ، باختصار شديد لا يمكن أن نتجح مخططات قوى الهيمنة الخارجية إلا بتحويل الاتجاه من الصراع معها إلى صراع مدمر داخل المجتمع العربي ذاته ، ومن الناحية التاريخية، يمكن القول، أن القرن التاسع عشر، شهد محاولات لتحرر من الهيمنة الأجنبية على مقدرات الوطن العربي، ترافقت مع دعوات مختلفة من حيث الأسس العقائدية للنهوض، والتنوير، والانعتاق من التخلف، وقد تشعبت تلك المحاولات في شتى المجالات الاجتماعية، والثقافية، والأدبية، وتجاوزت في أحيان كثيرة النضال السياسي إلى المقاومة المسلحة، وقد تأثرت تلك المحاولات، بطبيعة القوى الأجنبية المهيمنة على الأمة، ففي حين انهضت قوى التحرر والنهوض في الجزء الآسيوي من الوطن العربي في عمليات مقاومة ضد السيطرة العثمانية ، كان على تلك القوى في الجزء الأفريقي من الوطن أن تواجه الاستعمار الغربي ، وهذا أدى من جملة ما أدى إليه إلى تنوع فكري وثقافي أثرى الحياة العامة في الوطن العربي ، فاستفادت قوى التحرير والنهضة في ذلك الوقت من الصراع الذي حصل بين السلطنة العثمانية ، وبين الغرب الاستعماري ، وكانت خطوط النهضة تتلمذ وتبحث عن مسارب بين شقي هذا الصراع، أي بقدر ما كان يشتد الصراع الأوروبي، العثماني كانت تتضح نوايا الهيمنة لدى الطرفين فلا هذه ساعية لخلافة إسلامية ولا تلك مستميتة لنشر قيم الديمقراطية ، وقد حسم الأمر بعد الحرب العالمية الأولى لصالح الأوربيين، فتوحّدت رؤى المقاومة

خريف ... ربيع العرب ... تنمة

أو عن مدافع عن حرية الرأي، هنا فقط يستشعر الحكام السيادة الوطنية، وهذا أدى إلى شخصنة السلطات في الوطن العربي وانحصارها بالحاكم الفرد، ثم إلى التهام مؤسسات الدولة، ومن ثم التهام مؤسسات المجتمع من سياسية، وثقافية، ونقابية، وحتى عسكرية، وإلى آخرها... وإلى إطلاق يد أجهزة القمع دون ضوابط، فانزوى المجتمع في زوايا الخوف، والعجز وترك السياسة فانهارت الأحزاب السياسية وتحولت إلى هياكل عاجزة.

العامل الثاني: كان كامناً في مشروع النهضة ذاته بمعنى أن رواد النهضة في الوطن العربي رفعوا السقف أكثر مما تحتمل إمكانياتهم وأدواتهم، وكانوا في هذا منساقين وراء رأي عام عربي غاضب وساخط، لا يحتمل اجتياز المراحل واحدة تلو أخرى، ولكن يطالب ويلج في حرق المراحل، وهكذا تحولت مشاريع النهضة في أي موقع كانت في الوطن العربي إلى مشاريع انقلابية، حتى الأحزاب السياسية التي من المفترض أنها تأسست على أساس اللعبة الديمقراطية تحولت إلى أحزاب انقلابية. وبما أن تلك القوى لا تملك القوة الذاتية للتغيير، فإنها تنساق وراء مراكز قوى من داخلها أو من خارجها، وغالباً ما تصبح أسيرة لقوى ومخططات لا تعرف عنها الشيء الكثير، هكذا وجد المجتمع العربي نفسه في العراء تماماً، فقوى وأحزاب مشاريع التحرير والنهضة بدأت تنهار الواحدة تلو الأخرى مهزومة أمام عدو لا يستحق الانتصار، أو تقع فريسة صراعات داخلية تعصف بها. ثم تابع المجتمع العربي بحسرة وفجيعة تلك القوى التي كانت مشاريع نهضة تعوض عن الهزائم أمام العدو الخارجي، بالانتصارات على المجتمع ذاته في الداخل، وبالتالي تحولت تلك القوى لتقديم الخدمات لقوى الهيمنة الخارجية، فتحولت بذلك من قوى للمجتمع إلى قوى على المجتمع، وإلى منافس حقيقي للقوى التقليدية في تقديم خدمات للأجنبي أكثر جودة. أما القوى النخبوية التي كانت في يوم من الأيام رموزاً تهتز لها المشاعر، فقد انقسمت انقساماً حاداً بين اتجاهين، الاتجاه الأول: ينافق السلطات ومراكز القوى لتعويض سنوات الفاقة والحرمان والمصيبة الكبرى: أن المثقفين حينما يتحولون إلى منافقين تنفامم الصدمة لدى المجتمع، لأنهم الأقدر على السجع، والنفخ، واللعق. أما الاتجاه الثاني: فنتمثل بأولئك المناضلين الذين رأوا بأم العين أحلامهم تنهار، والحاضنة الشعبية لمشروع النهضة تتمزق وتنزوي، وتنفض عنهم إلى

علاقات ما قبل المواطنة. ورأوا بأم العين أيضاً الكثير من رفاق الدرب ينكلون عن الموائيق والعهود ويتحولون إلى أدوات رخيصة لدى الطرف المقابل. هؤلاء قرروا التصدي، لكن المعركة كانت قد حُسمت، فتم التنكيل بهم في المعتقلات، والمنافي، وكان هناك إصرار على التوحش في التنكيل بهم ليكونوا عبرة للآخرين. هذان العاملان مع ما يتضمنان من تفاصيل تشيب لها الولدان. أديا إلى حسم الصراع، وانحسار مشروع التحرر والنهضة في الوطن العربي، وتوحدت يد الاستبداد الداخلي مع يد الهيمنة الخارجية في يد واحدة ثقيلة وغلظت بسطت سطوتها على المجتمع العربي بين المحيط والخليج.

(٣)

باختصار شديد، فإنه، واعتباراً من عام ١٩٧٠ بدأت الهزائم الكمية تتحول إلى هزائم نوعية، وبات المجتمع العربي بكتلته الجماهيرية الواسعة يخرج من السياسة، أو تخرج السياسة منه، وتحولت المظاهرات الصاخبة الهادفة إلى النهضة والتنوير ومقاومة المعتدين، إلى مسيرات محسوبة تنظمها السلطات الحاكمة بالملايين، أو مسيرات تسيّرهما العصبويات الطائفية والعرقية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة داخل المجتمع العربي، حيث لم يكتف المستبد بسلب المجتمع حقه في المشاركة في القرار السياسي، وإنما أمعن في تزوير إرادة المجتمع وإظهاره هائماً هاتفاً لهذا الحاكم أو ذلك. وبدأت سطوة الاستبداد تأخذ شكلها المطلق. وبدأ تيار النهضة في الوطن العربي ينكسر كأحزاب وكقوى، وكمؤسسات، وحتى كثقافة، وعادت فكرة الحاكم المستبد الذي يملك البلاد والعباد تسود بالإكراه، أو بالرضوخ. أما في قاع المجتمع فقد تم تعميم سياسة اليأس والتئيبس، وأدى هذا كله إلى التراجع عن فكرة المواطنة التي كانت قد بدأت تعزز في فترة النهوض. هذه المواطنة لم تعد مظلة مناسبة في ظل أوضاع التفتيت والشرذمة ومع اضمحلال المواطنة، عاد الانزواء إلى عباءة الانتماءات التي كانت سائدة ما قبل المواطنة من الانتماءات المحلية، إلى الانتماءات المذهبية، إلى الانتماءات القبلية، إلى الانتماءات الدينية. كل تلك الانتماءات باتت أقوى من فكرة المواطنة. وعندما تضمحل فكرة المواطنة، يفتقد المواطنون المقدرة على مواجهة الاستبداد، فيتوطد الاستبداد بذلك على دعامتين أساسيتين، الأولى: تتمثل بالأجهزة القمعية، والثانية: تتمثل بتفتيت المجتمع، ودفعه إلى علاقات ما قبل المواطنة فيفقد المواطن مناعته الداخلية، وبالتالي يفقد قدرته على ممارسة حقوقه.

(٤)

نحن الآن عملياً في الواقع العربي، عند هذا المفترق، هناك مشكلة حقيقية تتمثل بعزوف الناس عن السياسة. وأنا لا أرى أن المشكلة كامنة في الشرائح التحتية، وإنما كامنة في رواد النهضة أنفسهم، المشكلة ليست في الشعب العربي، المشكلة في الذين يحملون مشروع النهضة، الآن عليهم أن يجددوا برامجهم، أن يعددوا أساليبهم في العمل السياسي، أن يستعيدوا مصداقيتهم أمام الناس، أن ينطلقوا من جديد بأسلوب جديد تماماً، أن يعيدوا الثقة للناس. الناس تنتظر من تثق فيه. هذا العصر الطويل من الاستبداد ألغى الرجال الفاعلين في المجتمع. الحاكم المستبد وعن طريق أجهزته، فرض نفسه رمزاً وحيداً في البلاد، ولم يعد هناك من رموز، لأن الخوف والقمع دفع كل ما تبقى من أحزاب النهضة إلى العمل السري بعيداً عن الحاضنة الجماهيرية، وغابت فكرة النهضة أو غيبت عن الناس، وولدت أجيال عربية لا تعرف إلا الحاكم وبطانته.

(٥)

هكذا نجد مشروع النهضة في الوطن العربي الآن بين فكي كمامة. الاستبداد الداخلي تحت مظلة الهيمنة الخارجية من جهة، والقاع المجتمعي الذي تراجع عن المواطنة، والتجأ إلى علاقات التخلف مدفوعاً باليأس، يلجأ إلى أحد أسلوبين: إما الانزواء، والبعد عن العمل العام والبحث عن النجاة الفردية، وإما أن يلجأ بردة الفعل إلى استخدام أساليب التوحش السلطوي ذاتها، فبات هو الآخر طرفاً في هذا العنف السلبي. هذا هو الواقع المر، وبالتالي فإن المشكلة الأم الآن تتمثل في كيف يحدّد مشروع النهضة طريقه...؟ وكيف يجدد أساليبه للإفلات من فكي الكمامة هذه لينطلق من جديد...؟.

دعونا نقول: إن المجتمع العربي، بما في ذلك المجتمع في سورية، وبدون تخصيص، متشابه إلى حد بعيد حيث كل جزء من الوطن العربي محكوم بما يبعده عن السياسة. فهناك أجزاء محكومة بحاجات لا تعرف كيف تليها، وأجزاء محكومة بفائض لا تعرف ماذا تفعل به، وأجزاء ثالثة مسكونة بالخوف وهكذا...، حتى بتنا أمام مجتمع عربي لا مؤسسات فيه، وأمام دول عربية لا مؤسسات لها. وصارت المؤسسات على السطح، مجرد مؤسسات شكلية لا قرار لها، وصار القرار السياسي يفاجئها مثلها، مثل سواها يصدر من غرف سوداء لا يعرف أحد من يسكنها، لكن الطريق إلى الربيع العربي مازالت سالكة، لكن للقادرين فقط.

أطفال سوريا: اليونيسف تطلق أكبر نداء إنساني في تاريخها

٢٠١٣/١٢/٢٦ — مركز أنباء الأمم المتحدة



تسعى اليونيسف إلى توفير ٨٣٥ مليون دولار لتمويل استجابتها للاحتياجات الإنسانية العاجلة للأطفال المتضررين من الأزمة السورية في عام ٢٠١٤.

وقالت اليونيسف في تقرير لها أن المبلغ المطلوب يمثل زيادة تبلغ ٧٧ في المائة عن العام الماضي، مشكلاً أكبر مبلغ تطلبه المنظمة من الجهات المانحة خلال تاريخها الممتد لـ ٦٧ سنة. وهو جزء من نداء أوسع أطلقتته الأمم المتحدة وشركاؤها من أجل سوريا. وتغطي خطة الاستجابة الإقليمية والمساعدة السورية الإنسانية احتياجات سوريا وخمس دول مجاورة، هي لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر في عام ٢٠١٤ بميزانية إجمالية تقدر بـ ٦.٥ مليار دولار أمريكي. وتتوقع اليونيسف أن يستمر الصراع والعنف وتشريد المدنيين والتدهور الاقتصادي في سوريا خلال عام ٢٠١٤. وتشير تقديرات المنظمة إلى أن هناك حالياً أكثر من أربعة ملايين طفل في حاجة إلى المساعدة الإنسانية داخل سوريا، بالإضافة إلى ١.١ مليون آخرين يعيشون خارج البلاد كلاجئين. وقالت نائبة المدير التنفيذي لليونيسف، يوكا برانندت خلال إطلاق هذا النداء في جنيف، إن ١٤ مليون طفل متضررين في الوقت الراهن من ثلاث أزمات كبرى في جميع أنحاء العالم، في كل من سوريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين. وأضافت السيدة برانندت "يشكل الأطفال السوريون أكثر من ثلث هذا الرقم، ويواجه العديد منهم شتاء قاسياً. يجب أن يكون الأطفال في صميم الاستجابة الإنسانية العالمية في عام ٢٠١٤، والتي تشمل العمل على القضاء على شلل الأطفال في سوريا وضمان تعليمهم". وسوف تستخدم اليونيسف الأموال التي تم جمعها لعام ٢٠١٤، في تطعيم ٢٥ مليون طفل على الأقل ضد الأمراض مثل شلل الأطفال، وتوفير التعليم لما يقرب من ٤.٥ مليون طفل، وحصول ١١ مليون سوري على المياه النظيفة، ودعم أكثر من ٢ مليون طفل من خلال تدخلات حماية الطفل مثل دعم التعامل مع الصدمات النفسية.

شارع الفساد العالمي: ذو اتجاهين.. يشترى الطائفية والمعارض

صبحي حديدي

القدس العربي/الجمعة ٢٠١٣/١٢/٢٦



جرباً على عاداتها، في هذا التوقيت من كل عام، نشرت منظمة 'الشفافية الدولية' Transparency International تقريرها السنوي عن مؤشرات الفساد والإفساد في العالم، والذي يرتب الدول استناداً إلى درجة محددة من ١٠٠. الدول الخمس الأولى جاءت على النحو التالي: الدانمرك (٩١ درجة)، نيوزيلندا (٩١)، فنلندا (٨٩)، السويد (٨٩)، النرويج (٨٦). لافت، هنا، أن سنغافورة، الدولة الآسيوية، هي التي احتلت المرتبة السادسة؛ وسبقت، بالتالي، ديمقراطيات غربية عريقة، مثل ألمانيا (١٢):

(٧٨)، والمملكة المتحدة (١٤: ٧٦)، والولايات المتحدة (١٩: ٧٣)، وفرنسا (٢٢: ٧١). لافت، كذلك، أن إسرائيل ('واحة الديمقراطية' الوحيدة في الشرق الأوسط، طبقاً للخطاب الغربي الشائع) جاءت في المرتبة ٣٦، بـ ٦١ درجة؛ وسبقتها دولتان عربيتان، هما الإمارات العربية المتحدة (٢٦: ٦٩)، وقطر (٢٨: ٦٨).

مؤشرات العالم العربي الأخرى تعطي هذه الحصيلة، في المواقع الوسيطة من اللائحة: البحرين (٥٧: ٤٨)، عُمان (٦١: ٤٧)، السعودية (٦٣: ٤٦)، الأردن (٦٦: ٤٥)، تونس (٧٧: ٤١)؛ أما في المواقع السفلى، فإن اللائحة تشير إلى التالي: مصر (١١٤: ٣٢)، لبنان (١٢٧: ٢٨)، اليمن (٦٧: ١٨)، سورية (١٦٨: ١٧)، العراق (١٧١: ١٦)، ليبيا (١٧٢: ١٥)، السودان (١٧٤: ١١). ملاحظ، بذلك، أن الفساد ما يزال يضرب أطنابه في دول 'الربيع العربي'؛ وأن دولة العراق، التي تفاخر الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن بأنها، جرّاء الغزو العسكري الأمريكي، ستنتقل 'فيروس الديمقراطية' إلى المنطقة بأسرها، ليست البتة في موقع تُحسد عليه. ولكي يبقى المرء في منطقة الشرق الأوسط، لافت أن 'ديمقراطية مسلمة' مثل تركيا، تأتي في موقع وسيط (٥٣: ٥٠)؛ مقابل 'ديمقراطية مسلمة' أخرى، لكنها 'ممانعة' هذه المرة، تأتي في مراتب دنيا، مثل إيران (١٤٤: ٢٥).

تقارير 'الشفافية الدولية' الأخرى، التي لا تقل أهمية ودلالة، هي تلك التي ترصد الدول الأكثر إفساداً، أي الأكثر سخاءً في منح الرشاوى للدول أو الجهات المتعاقدة أو الأفراد؛ واللائحة تصدرها روسيا، ومجموعة الدول الآسيوية الأساسية (الصين، هونغ كونغ، ماليزيا، اليابان، تايبان، كوريا الجنوبية)؛ ثم معظم الديمقراطيات الغربية (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا...). ومن المثير أن حقول منح الرشوة تتركز في قطاعات تنمية بالغة الحساسية، مثل الزراعة والصناعة الخفيفة والإنشاءات المدنية، أو في ميادين الصحة العامة والطب والصيدلة! وأما القطاعات الاجتماعية والسياسية والحقوقية الأكثر تأثراً بمؤشرات الإفساد (وليس الفساد وحده)، فإنها التالية: الأحزاب والقيادات السياسية (٤ في المئة)، البرلمانات ومجالس التشريع (٣، ٧)، الشرطة والجهاز القضائي (٣، ٦)!

وفي حملاتها ضد الفساد والإفساد، تتكئ منظمة 'الشفافية الدولية' على ما يُعرف باسم 'اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد' UNCAC، والتي وقعت عليها ١٤٠ دولة من أصل ١٦٨ (ونعدّ، من العالم العربي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، موريتانيا، قطر، السعودية، سورية، الإمارات العربية المتحدة، واليمن). وترى المنظمة أن هذه الاتفاقية 'أداة حاسمة للإصلاح السياسي في المنطقة، لكن بعض الدول تفقد هذه الفرصة السانحة'؛ متعامية - عن سابق حياء دبلوماسي أو سابق قصد، على الأرجح - أن معظم هذه الأنظمة لا تقتات على الفساد، فحسب؛ بل تديمه وتشيعه وتصونه وتنوع أنساقه. ومع ذلك... لا بدّ للمنظمات الدولية من أن تعمل، أو توحى بأنها تعمل! « 11

شارع الفساد العالمي تنمة

المنظمة غير حكومية، كما يتوجب الإيضاح، وتضع على عاتقها أمر إماطة اللثام عن مؤشرات الفساد والإفساد في العلاقات الاستثمارية والتعاقدية بين دولة ودولة، أو بين دولة وفرد، أو بين شركة عملاقة ودولة وفرد، أو بين هذه الأطراف جميعها حين تشترك في شبكة معقدة من الصلات والمصالح والمنافع المتبادلة. وهي تشدد على نوعين من الأولويات العامة، هما سهولة توفير المعلومة وشفافية الإنفاق، وعلى أولويات محددة بينها نظام قضائي حر لمعالجة الفساد، ومواثيق دولية، واهتمام بالتربية والتعليم. لقد أن الأوان لإيقاف أولئك الذين يرتكبون أفعال الفساد ولا يقعون تحت طائلة القانون. الثغرات القانونية وانعدام الإرادة السياسية لدى الحكومات تسهل الفساد، داخلياً كان أم عابراً للحدود، وتدعونا لبذل أقصى الجهود لمكافحة حصانة الفاسد؛ تكتب الكندية هوغيت لايل، رئيسة هيئة مديري 'الشفافية الدولية'، في التوطئة لتقرير ٢٠١٣.

لكن أمني لايل، مثل تقارير منظماتها، تظل أشبه بالنفخ في قربة مثقوبة! فالفساد (كما الإفساد) ليس شارحاً وحيد الاتجاه؛ وثمة الفاسد والمرتشى وقابض العمولات، وهنالك أيضاً وبالتساوي: المفسد والراشي ودافع العمولات. وتقارير المنظمة تسجل هذه الحقيقة، بل هي تتكئ عليها بصفة أساسية حين تتحدث عن العواقب البنوية الوخيمة التي تلحق بالاقتصادات النامية جراء شيوع الفساد في أجهزة الدولة المعنية مباشرة بالتنمية. والتقارير الرائد في هذا الصدد، الذي وضعه بابلو ماورو في سنة ١٩٩٥، أشار إلى أن الدول الأكثر فساداً تشهد القليل فالأقل من توجه ناتجها القومي الإجمالي إلى الاستثمار، والقليل فالأقل من معدلات النمو. وهذه الدول تستثمر في قطاع التربية والتعليم أقل بكثير من استثمارها في قطاعات إنشائية، لأن هذه الأخيرة توفر فرصة سمسرة لا توفرها الاستثمارات الأولى.

وفي المقابل، ومنذ عام ١٩٩٧، تشهد مؤسسات ودوائر وفروع 'البنك الدولي' و'صندوق النقد الدولي' مراجعات جذرية تتناول مسائل الفساد والإفساد، تسفر أحياناً عن صياغات متسارعة وقرارات دراماتيكية بالغة الخطورة، تبدو إدارية تقنية من حيث الشكل، ولكنها من حيث المحتوى الأعمق تظل سياسية واقتصادية وفلسفية أيضاً. إنها، كما يُقال لنا، 'حرب شعواء' ضد الفساد المالي، أو ضد استثمار

'سرطان الفساد'، ولم يعد في وسع المؤسسات اللتين تتحكمان في أموال العالم (والعالم الفقير، لمزيد من الدقة)، الصبر على هدر الأموال العامة، والرشوة، والاختلاس، وتخريب الاقتصادات الوطنية، وعرقلة 'برامج التعديل الهيكلي' SAP بوصفها 'إنجيل الإصلاحات' المقدس في عرف خبراء المؤسسات.

لكننا نعرف أنه في جميع بلدان العالم (نعم: جميعها، بلا استثناء)، هنالك رجال يستمدون ألقابهم من النسبة المئوية التي يحصلون عليها لقاء توقيع، أو تسهيل إبرام، مختلف أنواع العقود مع مؤسسات استثمارية صغيرة أو كبيرة، محلية أو عابرة للقارات. هنالك 'المستر ٥ بالمئة'، أو 'المستر ١٠'، أو حتى 'المستر ١٥'. وكان التنظير الرأسمالي البراغماتي قد اعتبر، مراراً في الواقع، أن حصة هذا 'المستر' ليست جزءاً طبيعياً لا يتجزأ من كلفة التنفيذ؛ فحسب؛ بل هي حصة حيوية لا غنى عنها في سياق تدليل المصاعب البيروقراطية التي تعترض الإجراءات الإدارية على اختلاف مستوياتها، من توقيع العقود ذاتها وصولاً إلى الاستلام النهائي للمشروع والمصادقة على سلامة تنفيذه. بمعنى آخر، كان أصحاب هذا التنظير لا يرون غضاضة في تقديم الرشوة، ولا يخشون في ذلك أية عواقب قانونية أو سياسية أو أخلاقية.

أكثر من ذلك، مضى زمن غير بعيد (أواسط الثمانينيات في الواقع) كانت فيه دورية اقتصادية رأسمالية عريقة مثل 'هارفارد بزنس ريفيو' تعتمد ما يشبه الفلسفة 'الثقافية'، المستندة إلى مقاربة 'أنثروبولوجية' أيضاً، في تفسير شيوع الرشوة والفساد في بلدان العالم الثالث: هذه 'مكوس' لا تدفع للفرد وحده، بل للقبيلة بأسرها؛ وثمة شبكة من المصالح المشتركة بين الأفراد والقبائل تستدعي تحصيل نصيب غير مباشر من الثروات، يُوزع على أفراد القبيلة، أو يُصرف في تحسين سبل عيشها داخل المؤسسة الأكبر للدولة. فما الذي جرى لكي تنقلب هذه الفلسفة بعتة؟ ولماذا يتم إعلان الانقلاب من منابر أعلى مؤسسات رأسماليتين في الكون بأسره؟

يقول المسؤولون: لأن المستر ٥ أو ١٠ أو ١٥ بالمئة بات اليوم 'المستر ٣٠ بالمئة' ليس أقل، وهذا أكثر بكثير مما يحتمله أي منطق اقتصادي في حساب الكلفة، لأنه ببساطة ثلث الميزانية في أي مشروع، من جهة؛ وهو معدّل سنوي عالمي يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ مليار دولار، من جهة ثانية!

وهكذا أعلنت 'الشقيقتان'، وهي التسمية التاريخية لكل من 'صندوق النقد الدولي' و'البنك الدولي'، أن مختلف الاتفاقات القادمة مع دول العالم سوف تكون مشروطة ببند صريحة حول مكافحة الفساد، وضمانات صريحة أكثر حول 'ترشيد' اقتصاديات الاستثمار. اللباقة وحدها منعت هؤلاء المسؤولين من القول: لا بأس من 'المستر ١٥' في الحدود القصوى، ولكن لا تسامح أبداً مع 'المستر ٣٠'! بمعنى ثالث، لا بأس من الفساد والإفساد، شرط أن يكونا في حدود المعقول.

وبطبيعة الحال، قد لا يعترض أحد على سياسات كهذه، حتى إذا كانت تكافح 'المستر ٣٠' وتغض العين عن 'المستر ١٥'. ولكن الحال مشروطة بوضع الجميع على قدم المساواة في تطبيق هذه المعايير أولاً، ثم بعدئذ الأخذ بعين الاعتبار جملة الأسباب الأخرى الأعمق وراء استثمار هذه الظواهر في الاقتصادات النامية بصفة خاصة (غياب الديمقراطية، التخلف البنوي في الهياكل المعنية بإدارة الاقتصاد، غياب المؤسسات الرقابية المدنية المستقلة، التخلف التكنولوجي، انعدام التكافؤ بين العقد والمتعاقد، وما إلى ذلك). وهكذا كان ينبغي على 'الشقيقتين'، ومنذ عام ١٩٩٧ حين جرى التوقيع على ميثاق شرف لمحاربة الفساد، أو منذ زمن ليس بالبعيد حين أقرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الفساد؛ أن تلوحا بالبطاقة الصفراء، ثم بالحمراء حين يقتضي الحال، في وجه مافيات المال القذر أياً كانت جنسياتها وجغرافياتها ونسبها المئوية وأرصدتها، شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

ويبقى أن تقارير 'الشفافية الدولية'، رغم منافعها الكثيرة، عاجزة في الواقع عن تعديل شرط مركزي يحكم ظواهر الفساد والإفساد: أنها تعولمت بدورها، ولم تعد تقتصر على ثقافة سياسية دون غيرها، أو على نظام اقتصادي دون آخر، أو على الدكتاتوريات دون الديمقراطيات. أكثر من هذا، هيئات للمنظمة أن ترصد 'المال السياسي'، الذي لا يُفرغ في أفواه الطغاة، وزبانيته من حولهم، فقط؛ بل يشتري أيضاً ذمم بعض المعارضين، فيُخرس ضمائرهم حين ينفق على مؤتمراتهم الحاشدة وفنادقهم الفارهة. فإذا جاز للمنظمة أن تضع نظام بشار الأسد في المرتبة ١٦٨، من أصل ١٧٥ دولة على لائحة الفساد الدولية؛ فأنى لها أن تستجمع من المؤشرات الملموسة ما يكفي لتحديد ترتيب هذا أو ذاك من 'المعارضين' السوريين، في لوائح المبيع والشراء!

ومضات.... قريباً من أوام التوافق بعيداً عن ضرورات التقاتل!!

حسين قاسم

إلى هذه اللحظة لا استوعب حقيقة عبور وفدي المجلسيين الكرديين إلى هولير من قرية الشلكية (في كردستان العراق) التي تبعد بضعة كيلومترات عن معبر سيمالكا المغلق لأسباب مهما تكن وجيهة فإنها يجب ان تتواضع وتفتح أمام الكارثة المعيشية للمدنيين... قضية إنسانية محضة لا علاقة لها بالاستقطاب الحاد في المجال السياسي ولا داعي لمقارنة الأداء على طرفي سيمالكا لسلطة مفترضة وأخرى لها من العمر عقدين.

زيارة هولير هذه المرة كسابقاتها رغم كل التقدير لوساطة رئيس بلدية ديار بكر عثمان بايدير والمناضلة ليلى زانا فإنها لم تشكل أي إضافة تذكر ولن تخرج من إطار العبارات السابقة لتفعيل اتفاقية هولير والجدول الزمني لتفعيل لجان الهيئة الكردية وفتح المعبر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين في سجون الأسايش، قضم للوقت وإطلاقة تلفزيونية باهتة لنجومنا السياسيين ذوو الياقات البيضاء والريطات الأنيقة والايستامات العريضة والوعود المتكررة أثناء كل زيارة لهولير، هذه المرة كسابقاتها غير قادرة على تلمس أفق الحل... لا يتساوى بأي شكل من الأشكال زوار الفنادق مع أبطال الخنادق... وكذلك لا يتساوى الفتى العشريني مع خبرة عشرات السنين في العمل السياسي... قولوا ما شئتم وأضربوا اخماساً بأسداس... الحل بعيداً وأبعد مما تتصورون... الحقيقة واضحة والتعاطي مع الممكن سيد الأحكام. التوافق هذه المرة كانت بمعالجة نتائج الخلاف ليس إلا، أن تلغي حقيقة موجودة على الأرض أمر غير عقلاني، عليك أن تقر به وأن تسعى إلى تعديله أو تغييره أو حتى إزالته هذا أمر مشروع سياسياً، عدا ذلك مجرد تخبط.

عناوين رئيسة بقيت كما كانت، اللجنة التخصصية، اللجنة الأمنية، واردات المعبر، خطوط حمر.

جنييف ٢، الإدارة الذاتية الانتقالية، معبر سيمالكا وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين عناوين حل مفترض وثمة شياطين في كل تفصيل من تفاصيل هذا الحل.

الهيئة الكردية العليا مجرد مرجعية سياسية بعد إنجاز مشروع الإدارة الذاتية الانتقالية، أي أن العمر الافتراضي للهيئة في عهدها التنزالي بعد مضي ريعان شبابه في غرفة الإنعاش.

مازلنا في مطلع موسم العواصف، لا خيارات قنديل ولا أدوار هولير والسليمانية وحدها قادرة على نسف مشاريع الكبار... الحل العقلاني توفيق خياراتك السياسية مع مشاريع الكبار وتوفير مستلزمات هذا التوافق.

ادعاء امتلاك الحلول الجاهزة والنهائية كمبدأ للتعاطي مع هذه المرحلة الانتقالية انتحار سياسي في عالم سريع التغيير واحتمال ضياع لفرة تاريخية قلما يتكرر. الأكراد ليسوا طرفاً ولا يتحملون أي وزر في المعضلة التاريخية بين علي ومعاوية ولا يتوجب بأي شكل من الأشكال تحمل أي جزء يسير في فاتورة هذا الصراع الذي يستفيق من كهوف التاريخ ليستقر في أعرض شارع في سوريا... مع ما يترتب على هذا النص من اصطفاة ومشاريع سياسية. « 13

الديمقراطي، ومن الواضح أن هكذا خطوات تنظيمية وسياسية لم ترق للكثير من مناوئي شعبنا الكردي ولأصحاب العقول الضيقة من المتحيزين والمشربيين بسياسة التبعية. لذا بدؤوا يرمون أحجارهم لعرقلة مسيرة الحزب بدءاً من انطلاقته الأولى كتهجمهم على نشاطاته ك (اعتقال أعضائه من قبل الأجهزة الامنية - اتهام الحزب بالمغامر من قبل بعض الفصائل الكردية) لتخوفهم من المد التنظيمي وتوسع دائرة التأييد لسياسته، وصلت هذه الهجمة في فترات إلى حد التباكي على الحزب وقيادته بأنه ترك مساره وابتعد عن الأعمال النضالية لمجرد تمسكه بالحفاظ على المجلس العام للتحالف الكردي كإطار للعمل المشترك. بالرغم أنه كان آخر الأحزاب المنتمية إلى التحالف.

وبعد اندلاع الثورة السورية و بناء المجلس الوطني الكردي والهيئة الكردية العليا ولدوره الفاعل فيهما بدأ اتهام الحزب وقيادته بأنه ترك مساره النضالي وخطه السياسي، وذلك لقناعته بالحفاظ على أطر العمل المشترك (المجلس الوطني الكردي - الهيئة الكردية العليا) و وحدة الصف الكردي، وإن ذلك يتطابق مع مقررات مؤتمره السابع وأنه جزء من الثورة السورية وطرح حل للقضية الكردية وفق منطق الواقعية وإمكانية التطبيق بعيداً عن التغني بالشعارات البراقة، وفق إدارة ذاتية للمناطق الكردية كوحدة إدارية - سياسية، في دولة تعددية ديمقراطية برلمانية لا مركزية، والعمل على تفعيل كافة أطر العمل الكردي المشترك ولجانه بعيداً عن أجندات لا تمثل خدمة القضية الكردية في سوريا أولوية لديها.

يتضح لكل ذي بصيرة أن المستهدف هو سياسة الحزب وليست قيادته، ولعلم المتربصون أن حزب الوحدة حزب معتمد على هيئاته في اتخاذ القرار الجماعي بآليات ديمقراطية كمؤسسة وكافة قياداته وهيئاته منتخبة ومسئولة أمام محافل حزبية ولها القدرة على التعامل مع أي شأن مهما بلغت حساسيته.

إن الحزب يمتلك أعضاء و كوادرأ تربوا على نكران الذات خدمة لقضية شعبهم، ولهم إرث نضالي وسياسي وتنظيمي، مراهنين على تنامي وعي أبناء وبنات الشعب الكردي ودعمهم، ومعتمدين على قوة الإقناع ولغة الحوار، في الوقت الذي انقلب فيه البعض من الشخصيات والأحزاب والتيارات على قناعاتها ومواقفها نتيجة المصلحة الذاتية ووجود المال السياسي، وكل ما يقال عن انحراف حزب الوحدة وقيادته يبقى كزوبعة في قعر فنجان.

من المستهدف ...

سياسة الحزب أم قيادته ؟

إدريس شنكالي

بعيداً عن التمجيد الحزبي ولكي تبدو المسيرة النضالية لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا " بكييتي " أكثر وضوحاً. سأعرض بعض الحقائق المتعلقة بها. فإن المتابع لانطلاقة الحزب منذ اللحظة الأولى يدرك أنه حزب جريء في خطواته على المستويين التنظيمي والسياسي، ومتمزن ..

فعلى الصعيد التنظيمي كان الحزب ثمة وحدة عدة فصائل كردية وكانت هذه السابقة غير معهودة في الحركة الكردية. ووضع نصب عينيه ترتيب البيت الكردي، حيث اتخذت مؤتمراته شعارات ك (تطاير الحركة الكردية، بناء مرجعية كردية) والتركيز على ثقافة الدفاع عن القضية القومية العادلة بعيداً عن التخندق الحزبي من خلال الدعوة لإشراك الشخصيات الوطنية الكردية من المستقلين في أطر الحركة الكردية (نموذج المجلس العام للتحالف سابقاً، المجلس الوطني الكردي الآن). ليصبح القرار السياسي الكردي شأناً كردياً عاماً.

وعلى الصعيد السياسي أعتمد الحزب استقلالية القرار السياسي وتغليب التناقض الأساسي على الثانوي وعدم الاعتماد على الأنظمة الغاصبية لكردستان مؤكداً على الاحترام المتبادل مع كافة الأطراف الكردية والكردستانية محافظاً على مسافة واحدة، كموقفه في تحريم الاقتتال الكردي الكردي، وعمل الحزب على خلق سياسة وفق ذهنية ومصالحة كردية سورية مؤمناً أن القرار الكردي السوري يجب أن يتخذ في (قامشلو - كوباني - عفرين) و بنفس الوقت عدم التقليل من أهمية الامتداد القومي والوطني والتوازن بينهما. دفع الحزب فاتورة نضالية لجعل القضية الكردية شأناً وطنياً وذلك من خلال النشاطات النضالية السلمية الديمقراطية التي تهدف إلى تعريف الرأي العام الوطني السوري بالقضية الكردية والمظالم التي تعرض ويتعرض له الشعب الكردي في سوريا، كتسليط الضوء على الأوضاع المأساوية للمجردين من الجنسية والمكتومين (تظاهرات أمام مقرات الدولة - المصفاة - رسائل مفتوحة - أنشطة سياسية وجماهيرية ...)، حيث أمن الحزب بأن القضية الكردية جزء من القضية الوطنية وأن حلها في دمشق. لذا فقد ساهم في تأسيس إعلان دمشق للتغيير

ومضات... تنمة

الربيع الإخواني لا يوجد في قواميس الفصول الكردية وعلى رعاة هذا الربيع من دول ومنظومات إقليمية تحمل العبء الأخلاقي والقاتورة الإنسانية الباهظة لما يجري في سوريا... الكرد يفضلون شتاءً قطبياً على مثل هذا الربيع.

على المجلسين الكرديين التوافق حتى لو اقتضت الضرورة أن يتخلى أحدهم بشكل كامل للطرف الآخر، هذه لحظة مصيرية في تاريخ شعبنا، على كل المجلسين أن يتحولوا إلى ورقة تفاوض وتساهم في جعبة المجلس الآخر، لا هيئة التنسيق ولا ائتلاف قوى المعارضة تريان القضية الكردية غير ورقة رابحة في البازار السياسي، ما زلت أراهن على أن العمل تحت سقف وهم التوافق أبخس بكثير من كل مستلزمات ومتطلبات القتال، نحن في زمن تقليل الخسائر لا إحراز الانتصارات الوهمية وتسجيل النقاط، هنا ربيع منحور على كاهل الفجيعة في مهد لأمهات الفضائل الإسلامية، كل العالم ترعى هذا الموت ولا تتولى إلى الآن رعاية الدفن.... آخر ثلثة من ضحايا الفجيعة رزان زيتونة وسميرة الخليل ووائل حمادة وناظم الحمادي أعضاء فريق مركز توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا اختطفوا في دوما التي تسيطر عليها جيش الإسلام بقيادة زهران علوش.... وصفها حازم الأمين في الحياة اللندنية بفشل الرهان على أن تكون هناك بدائل إسلامية وطنية لداعش " الانحياز إلينا لن يحميك منا قالها الخميني لحزب تودة وقالها مرسي لمجموعات ميدان التحرير وقاتلتها النهضة لشكري بلعيد ولمحمد البراهيمي"، وجيش الإسلام يقولها لرزان وسميرة ووائل وناظم.

اتفاق الغاز البحري بين روسيا وسوريا

يضيف عاملاً جديداً إلى محادثات

السلام

معهد واشنطن ٢٧

كانون الأول/ديسمبر سايمون هندرسون
٢٠١٣

في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر تم التوقيع على اتفاق بين روسيا وسوريا يسمح بالتنقيب والحفر في منطقة قبالة الساحل السوري. وإذا تم اكتشاف النفط أو الغاز الطبيعي، فإن المجموعة الروسية "سيوزنفتاغاز" التي تسيطر عليها الدولة سوف تمتلك حصة ميطرة لمدة خمسة وعشرين عاماً. ولا تذكر التقارير قيمة ما دفعته الشركة مقابل الرخصة، كما لا تشير إلى ما إذا كان قد تم تقديم أي عروض منافسة أخرى. وقالت وكالة الأنباء السورية إن "سيوزنفتاغاز" سوف تستثمر ١٥ مليون دولار لتغطية تكاليف الدراسات المسحية و٧٥ مليون دولار أخرى لأعمال الحفر الأولية.

وهذا الامتياز هو الأول الذي يتم التوقيع عليه ويتعلق بالمناطق البحرية الواقعة قبالة ساحل سوريا على البحر الأبيض المتوسط. يشار إلى أن حقول النفط والغاز البرية الحالية في البلاد تقع في حوض نهر الفرات، وهي صغيرة الحجم بالنسبة لمعايير الشرق الأوسط، وتخضع حالياً لسيطرة الثوار المعارضين لنظام الأسد. كما أن مجلس الأمن الدولي فرض حظر على صادرات أي من موارد النفط والغاز السورية. وعلى الرغم من الاستعراض الكبير للدعم الروسي المقدم للحكومة الحالية في سوريا، إلا أن الاتفاق لا يشير إلى أي تغيير مفاجئ في الحظوظ الاقتصادية لنظام الأسد. وحتى في حال اكتشاف النفط أو الغاز الطبيعي بكميات تجارية، فإن الإنتاج لن يبدأ إلا بعد سنوات عديدة. وقد أدان "المجلس الوطني السوري" المعارض هذا الاتفاق.

احتمالات الاكتشاف

يتوقع محللو الطاقة إمكانية اكتشاف الغاز الطبيعي والنفط في هذه المنطقة الواقعة شرقي البحر المتوسط، والتي تشكل الجزء الشمالي من "حوض بلاد الشام" حيث توقعت دراسة أجرتها "هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي" في عام ٢٠١٠ أن المنطقة تحتوي على ما يصل إلى ١.٧ مليار برميل و١٢٢ تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي الذي يمكن ضخه. وقد تم اكتشاف نحو ٣٥ تريليون قدم مكعب قبالة ساحل إسرائيل و٥ تريليون قدم مكعب أخرى قبالة ساحل قبرص. وسوف تبدأ عمليات الحفر البحرية للتنقيب عن النفط قبالة ساحل إسرائيل خلال العام المقبل. وفي مطلع هذا الشهر، أعلنت شركة "نوبل إنرجي"، وهي الشركة الأمريكية التي تقود تحالفاً مع شركات إسرائيلية، عن توقعها اكتشاف نحو ١.٥ مليار برميل من النفط والغاز السائلين في حقل تحت قاع البحر في المنطقة

الاقتصادية الحصرية لإسرائيل ورقم مماثل لحقل في المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص.

التأثير على التوترات الإقليمية

يمكن أن يؤدي الاتفاق الموقع بين روسيا وسوريا إلى تفاقم التوترات الإقليمية المتوترة بالفعل المرتبطة بالغاز الطبيعي البحري، إلى جانب إدخال عامل جديد في سياسات مفاوضات السلام السورية. إذ أن لكل من إسرائيل ولبنان مزاعم متعارضة بشأن موقع حدودهما البحرية. وفي مطلع هذا الشهر، أجرت سفينة مسح تركية، ترافقها فرقاطة بحرية تركية، "عمليات استكشاف بالطريقة الزلزالية" [هندسة بتروولية] في البحر الأبيض المتوسط، جنوب جزيرة قبرص، في منطقة تعتبرها نيقوسيا أنها تقع ضمن منطقتها الاقتصادية الحصرية. وتفيد التقارير بأن الاتفاقية الجديدة بين روسيا وسوريا تتعلق بمنطقة تبلغ مساحتها ٨٤٥ ميلاً بحرياً مربعاً وهي جزء من منطقة "البلوك ٢" الأكبر، التي تقع تقريباً بين مينائي بانياس وطرطوس السوريين. ولم تتوصل سوريا إلى اتفاقات بشأن حدودها البحرية مع جيرانها - قبرص وتركيا ولبنان - لكن "البلوك ٢" لا يجاور في الجنوب ما يمكن أن تعتبره لبنان مياهها كما أنه غير متاح للساحل التركي في الشمال. ومع ذلك، فإن المنطقة قد تتعارض مع المزاعم التركية بشأن قبرص، والتي لا تعتبرها أنقرة أكثر من كونها مياه إقليمية تمتد اثني عشر ميلاً بحرياً من الساحل.

ومن المرجح أن ترى واشنطن أن المشاركة الروسية في تطورات الطاقة البحرية في سوريا غير مجدية. لقد كانت السياسة الأمريكية تقوم على تشجيع تطورات الطاقة في المياه الواقعة قبالة ساحل إسرائيل وقطاع غزة (حيث تمتلك السلطة الفلسطينية في رام الله حقل غاز غير مستغل) وقبرص ولبنان. وقد بذلت واشنطن الكثير من الجهود الدبلوماسية لتخفيف حدة النزاعات المحتملة، على الرغم من إرجاء أعمال التنقيب البحرية في لبنان، وهي القضية الأكثر إثارة للنزاع حتى الآن، بسبب غياب اتفاق سياسي داخلي في بيروت.

التداعيات

على الرغم من أن مشاركة موسكو في أنشطة الطاقة البحرية السورية تأتي ظاهرياً ضمن إطار فنية وتجارية، إلا أنه لن ينظر إليها على أنها حسنة النية. وسوف تلبى هذه الأنشطة مصلحة أصيلة لروسيا، فضلاً عن أنها ستجعل التوصل إلى حل للحرب الأهلية السورية أكثر صعوبة. إن اكتشافات الغاز الطبيعي في شرقي البحر الأبيض المتوسط، والتي تعد كبيرة من المنظور الإقليمي رغم كونها صغيرة من المنظور الدولي، لا تزال قادرة على تقويض الوضع المهيمن لروسيا كمورد للغاز الطبيعي إلى غرب أوروبا.

سايمون هندرسون هو زميل بيكر ومدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/russia-syria-offshore-gas-deal-injects-new-factor-into-peace-talks>



مؤتمر جنيف عود على بدء

لدار قامشلوكي

لذا لا بد إن أريد له النجاح أن تتم تهيئة الظروف الملائمة لانعقاده أولاً، وتحقيق شروط نجاحه ثانياً، وذلك بأن يفرض على النظام أولاً التخلي عن استخدام السلاح، والإفراج عن المعتقلين السياسيين على خلفية الأحداث، وإصدار عفو عام، وتأمين وسائل إيصال المساعدات الإنسانية للمناطق المنكوبة، والمحتاجين في كافة المناطق تحت إشراف دولي، والسماح بكل وسائل التعبير عن الرأي، وما إلى ذلك من استحقاقات - سواء تم ذلك قبيل انعقاده أو كنتيجة له - حتى يكون إقامة "تحالف" أو أية صيغة "للتعاون" ممكناً بين بعض أجزائه (أي أجزاء النظام)، وبين أطراف من "المعارضة المعتدلة" لمواجهة تزايد نفوذ الجماعات المتشددة التي لن تلتزم بأي اتفاق بين الطرفين (السلطة والمعارضة)، وسيكون عليهما التوحد في وجه تلك القوى في المرحلة التالية، والبدء بعملية سياسية شاملة تقضي بالمحصلة إلى تغيير حقيقي في بنية النظام، وإلغاء مؤسساته القمعية ليعاد بناء وهيكله المؤسسات الوطنية (المدنية منها والعسكرية) على أسس مهنية تستند إلى الكفاءات لا إلى الولاءات السياسية أو أي شكل آخر من الولاءات.

على الحركة الكردية - سواء تمت دعوتها إلى المؤتمر ككيان بذاته أم لا - في هذا الوقت بالذات ترك الخلافات الحزبية جانباً، وأن تكون على مستوى المرحلة، وتحقق وحدتها المنشودة بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة، أو الأناييات الشخصية، بعيداً عن الاستقطابات والتمحورات أو الرهانات الوهمية كي تتمكن من انتزاع الاعتراف بهويتها السياسية - القومية، و تحصيل حقوق الشعب الكردي المشروعة، فالمعترك السياسي أصعب بكثير من المعركة العسكرية، وتاريخ الكرد حافل بالانتكاسات السياسية على الرغم من الانتصارات العسكرية.

الحركة الكردية بكل تياراتها - كما الشعب الكردي - كل لا يتجزأ، وفشل البعض لن يصب في صالح البعض الآخر بل هو فشل بالطلق، وانتكاس كارثي لا يمكن تحمل تبعاته ونتائجه.

النجاح هو بداية النهاية "للأزمة" التي عصفت بالبلاد و العباد. بعد كل ما حل بالبلد من دمار، بعد كل الدماء التي أريقت، اقتنع الجميع بأن الحل يكمن في الإقرار بأنه ليس ثمة راجح أو خاسر، بأن المسألة باتت تتجاوز مسألة بقاء النظام أو إسقاطه، فالمأساة تجاوزت حدود السياسة والجغرافيا بل أن وجود الوطن برمته وبما يحويه أصبح موضع تساؤل، يبدو أن الجميع اقتنعوا بأنه لا حل سوى بالجلوس على طاولة المفاوضات. الأهم هو اقتناع النظام - باعتباره هو من كان يفرض كل الحلول السياسية سابقاً- أنه لن يستطيع القضاء على الثورة مهما أوتي من قوة، أو مهما اجتاحت الثورة عنوةً عصبيات خارجة عنها وعن أهدافها، أو مهما حاول البعض الانقضاض عليها ومحاولة استثمارها لمصالحهم، وأنها ستبقى ثورة محقة تسعى لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها طال الزمان أم قصر.

في هذا السياق ثمة سؤال يتبادر إلى الأذهان مفاده من هو المستفيد الأكبر من نجاح التسوية السياسية؟ من هو الخاسر الأكبر من مؤتمر جنيف؟؟ وهل إجراء تسوية سياسية يجسد واقع الحال ويلغي الاستحقاقات الثورية؟؟ لا شك أن النتائج النهائية لمؤتمر جنيف لن تكون لصالح فرسان الحروب والأزمات، وسماصرة السلاح والشعارات، لأنه سيبحث قبل كل شيء في كيفية وضع السلاح جانباً، والتفكير بالوسائل السلمية مجدداً.

انعقاد جنيف لن يكون لصالح استمرار النظام كيفما كانت السيناريوهات وإلا لما كانت هناك ضرورة لانعقاده أصلاً بالنظر إلى الوقائع على الأرض، فنظام بهذه التركيبة والعقلية لا يمكنه أن يتشارك مع أحد، وإن أي تغيير في الأسس التي بني عليها لا بد أن يؤدي إلى زواله.

جنيف أيضاً لن يكون لمصلحة أية معارضة ذات بنية شمولية - اقصائية وإلا لكان حسم الأمور عسكرياً لصالحها ممكناً من جهة، وإن طبيعة الشراكة التي يقتضي أن تتم بموجب قرارات المؤتمر تلغي إمكانية الإقصاء أو التهميش خاصة للقوى التي تؤمن بالعمل السياسي - السلمي، وتمتلك وجوداً فعلياً على أرض الواقع من جهة ثانية.

ليس مصادفةً أن يتم الإعلان عن تحديد موعد مؤتمر جنيف اثنان بمجرد الاتفاق بين الدول (١+٥) وإيران حول ملفها النووي، كذلك ليس مصادفةً أن يحقق النظام بعض انتصارات عسكرية على الأرض بالتوازي مع تقدم خطوات تدمير ترسانته الكيميائية. ثلاث سنوات مريرة يدفع خلالها الشعب السوري فاتورة قضايا ومصالح الآخرين من دماء أبنائه. مؤتمر جنيف الذي طالت ترتيباته وتراكت ملفاته، يبدو أنه سيعيد المسألة السورية برمتها إلى الشهور الأولى من بدء الثورة حينما كان الحراك سلمياً بامتياز، لكن بعد أن تم تغيير الكثير من المعادلات والتوازنات، حراك سلمي تعاضم حتى أضحت ثورة بكل المقاييس تسعى للحرية واستعادة كرامة الإنسان المهذورة بفعل الاستبداد، لكن شاءت الإرادات العظمى المؤثرة كثيراً بمصائر الشعوب (سواء منها الداعمة للنظام، أو الداعمة لمعارضيه) وسعت لتميعها وتشويهها، وتحويلها إلى حرب بينية، أهلية - طائفية لا تمت للثورة ولا لأهدافها بأي صلة، حرب جرى خوضها بالنيابة على الأرض السورية ليتم معها إخراج القضية من أيدي السوريين وتصب نتائجها بالتالي في صالح المهيمنين على القرارات الدولية بعيداً عن الأهداف والقيم التي ضحى من أجلها الكثيرون من أبناء سوريا.

ليس مصادفةً أن يأتي مؤتمر جنيف - على الرغم من عدم وضوح معالمه النهائية - بعد سقوط كل الرهانات في الساحة السورية بدءاً من رهان النظام على تحقيق انتصار عسكري سريع وحاسم استناداً على دعم مؤيديه من الدول والمنظمات (روسيا، الصين، إيران ومنظومتها العقائدية، الخ)، والقضاء على كل شكل من أشكال الاعتراض على نظامه، وليس انتهاء بمراهنات بعض أقطاب المعارضة بالتعويل على موقف حاسم من الجامعة العربية يغير موازين القوى، ثم الرهان على تبني مجلس الأمن لقرار إلزامي التنفيذ يضع حداً لعنجهية النظام، أو تدخل (عسكري أو شبه عسكري) مباشر أو غير مباشر من قبل بعض الدول الغربية بمشاركة دول عربية وقوى إقليمية تحسم الأمور لصالحها.

مؤتمر جنيف اثنان فيما لو كتب له

اليوم العالمي لإعلان حقوق الإنسان تنمة

الوقف الفوري لإطلاق النار على كامل الجغرافيا السورية، متضمناً آليات للمراقبة والتحقق وحظر توريد السلاح، مع مباشرة العملية السياسية عبر الدعوة لمؤتمر وطني يشارك فيه جميع ممثلي التيارات السياسية والشبابية والنسائية وتحت رعاية إقليمية ودولية، ويؤدي إلى وضع ميثاق وطني لسورية المستقبل، وإعلان دستوري مؤقت، والتوافق على ترتيبات المرحلة الانتقالية إلى نظام ديمقراطي

وإننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

١. الوقف الفوري لدوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية، أيا كانت مصادر هذا العنف وأيا كانت أشكاله ومبرراته.

٢. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات.

٣. العمل السريع من أجل إطلاق سراح كافة المختطفين، من النساء والذكور والأطفال، أيا تكن الجهات الخاطفة.

٤. الكشف الفوري عن مصير المفقودين، من النساء والذكور والأطفال، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى إلى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين

٥. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب على المستويين الحكومي وغير الحكومي والشعبي في سورية، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.

٦. إعلاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي أغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.

٧. الإعلاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، دينياً كان أو غيره، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

٨. بذل كافة الجهود الوطنية السورية للانتقال تدريجياً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والانثنية والقومية إلى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلاً على الاعتراف بالآخر المختلف، والقدرة على الشراكة معه والتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، إلى نبذ العنف والتداول

السلمي للسلطة

٩. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحيدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتل وجرحي)، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

١٠. العمل من أجل تحقيق العدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، كونها السبل الأساسية التي تفتح الطرق السليمة لتحقيق المصالحة الوطنية، ومن أجل سورية المستقبل الموحدة والتعددية والديمقراطية، مما يتطلب متابعة وملاحقة جميع مرتكبي الانتهاكات، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، والتي قد ترتقي بعض هذه الانتهاكات إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية، وإحالة ملف المرتكبين إلى المحاكم الوطنية والدولية.

١١. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف إلى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة آثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو

١٢. ولأن القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية وبامتياز، ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها والتعويض على المتضررين عنها ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، وهذا يسري على جميع المكونات الأخرى وما عانته من سياسات تمييزية بدرجات مختلفة.

١٣. تلبية الحاجات والحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجه وإغاثتهم

بكافة المستلزمات الضرورية.

١٤. بلورة سياسات سورية جديدة و إلزام كل الأطراف في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساندة والتوعية وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة، وبما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والبدائية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل امن وديمقراطي.

١٥. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السليمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في ٢٠١٣\١٢\٩

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان

في سورية

١. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (الراصد).

٢. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

٣. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكه

٤. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف

٥. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية

٦. المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

٧. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح)



تنويه:

ورد تاريخ (مبادرة أحزاب الحركة الوطنية الكردية في سوريا لحل الأزمة الراهنة في البلاد) في ١١ / ٥ / ٢٠١٣ بشكل خاطئ في سياق مقال بعنوان " الكرد في سوريا ... تاريخ مشرف وحقوق عادلة " نُشر في العدد / ٢٤٤ / من جريدة الوحدة ، بينما التاريخ الصحيح هو ١١ / ٥ / ٢٠١١ .

نقاط على حروف



لو عاش " العم حس - Apê Hes " إلى اليوم ... !؟

في سبعينيات القرن المنصرم ، كانت الحرب الباردة مستعرة بين قطبي القوة في العالم - الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية - والتنافس على المناطق الحيوية والمصالح كان في أشده ، بحيث لم تبقى نقطة في العالم إلا وأصبحت موالية لأحد القطبين ، وبالتالي معادية للقطب الآخر (تخندق معسكرين أو محورين - أبيض أسود) .

" العم حس " كان أمير شخص في إحدى القرى الجبلية بمنطقة كرداغ ، اتهمه البعض بالجنون وآخرون وصفوه بالحكيم ، وفي كل الأحوال كان ذو خبرة هي عصارة تجربته في الحياة ، وصاحب أسلوب مثير في الرواية والحديث ، رغم أحواله التي تجاوزت التسعين حينها .

كان العجوز يلحن الشيوخة باستمرار ، ويتهرب من العجز والكهولة من خلال التغني بأمداد الشباب ومغامراته ، يندن أغان لم يفهم كلماته أحد غيره ، ويحدث نفسه أحياناً يخال إليك أنه يجادل شخصاً آخر أمامه .

ذات مرة ، وفي أمسية باردة - يتذكرها البعض من أبناء القرية - زار العجوز مع بعض الجيران الآخرين منزل أحد وجهاء القرية ، وجلسوا حول الموقد ، وكان للأطفال نصيب من الأمسية ، إذ يجلسون في الصف الخلفي ويتحسسون الدفء من أحاديث الكبار كما من لون الجمر ويتلهفون لسماع خبر مثير أو رواية حديث جديد لم يسرد من قبل ، فزيارات الجيران لبعضهم وأحاديثهم المكررة عن فلان وعلان كانت بمثابة الأنس في ليالي القرية الباردة .

استسلم " العم حس " لصمت المكان هُنيئاً كما جميع الحضور وكأنهم في استراحة بعد موجة من حديث (الإعادة) لكنه فجأة استدار نحو صاحب المنزل وسأله وكأنه يستأنف حديثاً سابقاً :

- أليس كذلك ؟ (بلهجة قطعية) .

- وماذا تقصد.. ؟ (مستغرباً) .

- أقصد... لو سامح الرحمن الشيطان في السماء ! ، واتفق الروس والأمريكان على الأرض !.. ألم تكن حياتنا هي الجنة نفسها ؟... لو حدث ذلك لعشنا بحرية وسعادة وأمان وانتهينا من صعوبة هذا الامتحان الممل على حدود الخير والشرّ وأحمر الروس وأزرق الأمريكان !... إذ من غير الإنصاف أن ندفع نحن الصغار ضريبة خلافات الكبار هم يختلفون ونحن علينا أن ننحاز إلى أحدهم ضد الآخر..! ، ما هذا المنطق العجيب ؟ ، أليس كذلك ؟ .

ضحك حينها الحضور الذين قضوا ليلة - والأطفال منهم - دون أن يبلغوا عمق الموضوع وربما لم يفهموا مرامي الضيف العجوز .

كان ذلك منذ أربعة عقود مضت وإلى اليوم ، لا زال الرحمن يلحن الشيطان ، ولا زال الروس ينافسون الأمريكان ، ولا زال الناس منقسمون بين الفرقاء يتقاتلون من أجل هؤلاء وأولئك ، وصار سؤال " العم حس " (لماذا علينا أن نتجاوز أنفسنا وننحاز إلى أحدهم ضد الآخر) يتردد في أعماق الكثيرين ، ولا سيما نحن الكرد وما ذقتاه خلال هذه السنين من جور الحدود وضيق القيود وطعم تدخلات الإخوة الكبار في شؤون الصغار وسياسة المحاور ، وتطحننا الآن حروب المصالح والنفوذ وغريزة السلطة و بازارات بعض الأخوة السياسيين ...

لو عاش " العم حس " إلى اليوم وعاصر فوضى الفتاوى الدينية والنفاق في العالم الإسلامي ، وفوضى السلاح والاعتقال في الوطن السوري ، وشاهد الصراع والتنافس على النفوذ بين حكومة " أربيل " وقيادة " قنديل " ، لأضاف إلى ثنائياته المتناقضة ثنائية أخرى ، وإلى أسئلته المشروعة أسئلة أخرى ، وقال متمرداً :

لماذا لا تتصالح هذه الثنائيات...؟ ، ويتفق الروس والأمريكان ؟ ، لماذا لا تتوافق أربيل مع قنديل ؟ .. لكي يعيش الكون في وئام ويعيش الكرد آمنين بألف سلام .

المفوضة السامية لحقوق الإنسان تعرب عن القلق لارتفاع عدد حالات الاختطاف والاختفاء القسري في سوريا

٢٠١٣/١٢/١٣ - مركز أنباء الأمم المتحدة

أعربت نافي بيلاي، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، عن القلق إزاء ارتفاع عدد حالات الاختطاف والاختفاء القسري في سوريا، حيث يواصل السوريون السقوط ضحايا للامبالاة القاسية بحياة الإنسان وعدم احترام السلامة.

وقالت بيلاي في بيان لها، إنه وفي غضون الأشهر القليلة الماضية، تعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان ومن النشطاء والصحفيين والشخصيات الدينية وغيرهم للاختطاف على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن استمرار الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري للأفراد من قبل الحكومة.

وأشارت المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن خمسة مسلحين ملثمين قاموا يوم التاسع من الشهر الجاري باقتحام مكتب مشترك لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومركز توثيق الانتهاكات في دوما، التي تسيطر عليها المعارضة في ريف دمشق، حيث اختطفوا الناشطة في حقوق الإنسان رزان زيتونة وزوجها وائل حمادة وفريق عملها سميرة خليل وناظم حمادي.

وحثت بيلاي جميع الأطراف في الصراع السوري على وقف إرهاب المدنيين من خلال اختطاف واحتجاز الرهائن، وفرض الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، في انتهاك واضح للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ودعت المفوضة السامية جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن استهداف المدنيين والإفراج فوراً عن جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم في انتهاك للقانون الدولي.